وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية – شعبة تاريخ –

الحكم الثنائي المصري البريطاني
على الســـودان 1885 م – 1924 م

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ تخصص : دراسات إفريقية

من إعداد الطالبتين :

- سمية أونــاصر
- رشيدة عـــروج

إشراف الأستاذ :

يوسف سليماني

السنة الجامعية:2018/2017

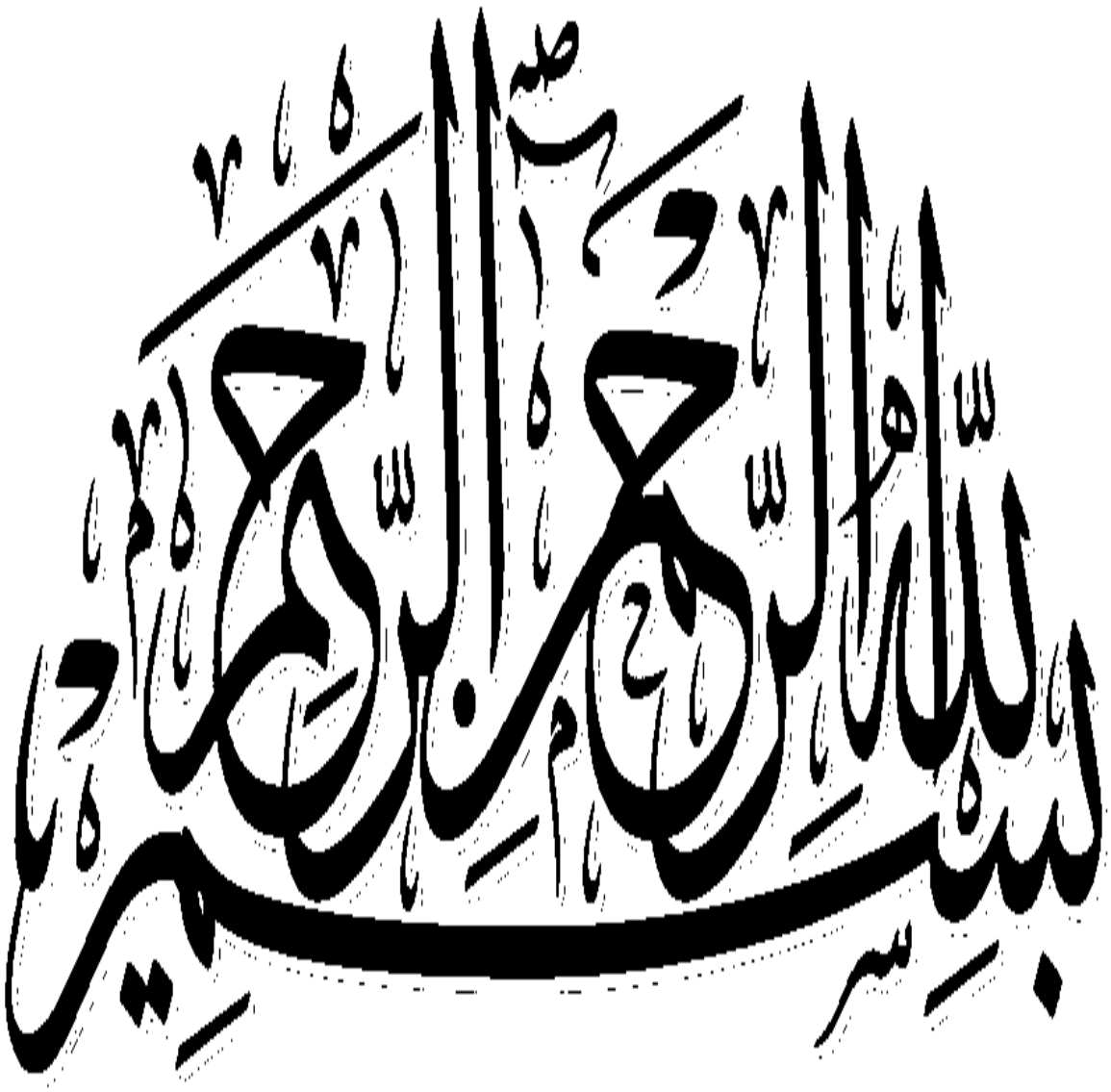
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

لا يسعنا بعد ان أعاننا الله عزوجل

على إكمال هذا العمل المتواضع أن نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان

الكبير إلي الاستاذ المشرف "يوسف سليماني" لقبوله الاشراف علي هذه المذكرة

وعلي ملاحظاته ونصائحه القيمة التي أفادتنا كثيرا

كما نتوجه بشكر خاص

للأستاذ "تركية محمود"

الذى لم يبخل علينا بتو جها ته ونصائحه

ولا ننسى أيضا ان نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة من الاهل

والاصدقاء سواء من قريب أو بعيد

وإلي كل اساتذة الدراسات الافريقية بجامعة خميس مليانة.

رشيدة + سمية

الإهـــداء

اهدى هذا العمل المتواضع الى :

التي كانت ولاتزال دائما شلا لا من الحنان اكرم امرأة واحق الناس بصحبتي إلي عيني ونور حياتي من رافقتني دعواتها في دربي إلي من سهرت الليالي حفظها الله واطال في عمرها "امي الغالية "

إلي من كرس حياته من اجل واهدى شقاء عمره و نور لي مستقبلي الدراسي إلي من لم يبخل علي يوما بشيء الذى انار دربي بالنصح والتوجيه والارشاد "يا ابنتي العلم نصح ورعى و ارشاد وليس قبح وربح وفساد "الي من كان سندي في الوصول "ابى حفظه الله"

إلي إخوتي الاعزاء اللذين كانوا سندى وإلي زملائي في الدراسة إلي كل النفوس الطيبة والمثيرة التي وقفت إلي جانبي عبر مشواري الدراسي وكل من علمني حرفا جميلا أساسه الإيمان والحب و العلوم و المعرفة إلي كل من ملك مكانة في قلبي إلي كل من املك مكانا في قلبه.

سميـــــة

الاهداء

اهدى هذا الجهد المتواضع إلي قرة عيني إلي من وضعت الجنة تحت قدميها إلي التي حرمت نفسها وأعطتني من نبع حنانها سقتني وعلمتني الشرف والحياء إلي تلك المرأة العظيمة صديقتي وحبيبتي" أمي الحنونة "اطال الله في عمرها

إلي اعظم رجل صبرا من اجلى إلي الذى تعب كثير من اجل راحتي و افنى حياته من اجل تعليمي "ابى الغالي " حفظه الله

وإلي من جمعتهم معي ظلمة الرحم إلي من يعيش في ظل وجودهم امل إخوتي

إلي زوجي الذى ساندني وإلي ابنتي اطال الله في عمرها وحفظها

وإلي جميع الاصدقاء والصديقات الذين وقفوا بجانبي .

رشيـــدة

قائمة المختصرات

ص :صفحة

تح :تحقيق

ج :الجزء

ط : الطبعة

د.ن :دون طبعة

د.ت :دون تاريخ

د.د.ن :دون دار نشر

د.س.ن : دون سنة نشر

د.م.ن : دون مكان نشر

ع. العدد

P: page

e.d: edition

المقدمـــة

المقدمـــــة :

عرفت القارة الافريقية في مطلع القرن التاسع عشر العديد من الاضطرابات علي أجزائها ومن بينها السودان الذي وقع في يد أطماع الدول الاستعمارية بداية بالتوسع المصري ثم البريطاني وبذلك انفردت السودان علي غيره من الدول الإفريقية بوقوعه تحت نفوذ دولتين هما مصر وبريطانيا، حيث عملا علي هدم كيانها تمهيدا للسيطرة عليها سياسيا واستغلالها اقتصاديا مما نتج عنها ردود الفعل الوطني القومي في كل المناطق من البلاد على غرار الثورة العربية في مصر و الثورة المهدية في السودان ووادي النيل.

وتلاقت الأطماع المصرية مع البريطانية علي السودان لما تزخر به للمنطقة من موقع استراتيجي هام حيث تعتبر بوابة إفريقيا للمرور إلي منطقة البحيرات الكبرى، كما تتوفر المنطقة على خيرات اقتصادية هامة على غرار المعادن والثروة الحيوانية والزراعية، إلي جانب الماضي التاريخي لبلاد السودان والذي ارتبط كثيرا بمصر منذ عهد ممالك النوبة المسيحية إلي غاية الممالك الإسلامية على غرار الفونج والدارفور والكردفان وغيرها كلها كانت لها علاقة واضحة مع مصر، ومن جهتهم البريطانيون كانت نظرتهم علي السودان كبيرة لأن مخططاتهم كانت ترمي إلي السيطرة علي كل أجزاء شرق إفريقيا.

وعلاوة علي ذلك وبعد توقيع اتفاقية الحكم الثنائي راح كل من المصريين والبريطانيين يستغلون البلاد أشد الاستغلال سواء لشعوبها أو لخيراتها وهذا خدمة لمصالح بلدانهم كانت له انعكاسات وخيمة علي سكان المنطقة.

ورغم عقد المعاهدة الثنائية بين الحكومتين إلا أنها وقعت هناك اضطرابات أدت إلي الاختلاف المصري البريطاني علي إدارة السودان وهذا الاختلافات نتج عنها قتل الحاكم العام الانجليز وهو ما أدى إلي انسحاب مصر من السودان عام 1924 وبذلك انفردت بريطانيا بإدارة السودان إلي غاية الاستقلال عام 1956 وهذا الموضوع هو محل بحثنا .

وعليه اخترنا موضوعنا هذا تحت عنوان: **الحكم الثنائي المصري البريطاني علي السودان 1924/1885.**

وتعود دوافع اختيارنا لهذا الموضوع إلى ما يلي :

- رغبتنا في دراسة هذا الموضوع الذي يعرض احداث تاريخية مهمة تستوجب منا الوقوف عندها.
- الميول الشخصي لدراسة موضوع حول السودان في التاريخ الحديث .
- الرغبة في معرفة الظروف و الأسباب التي أدت إلي تزايد النفوذ البريطاني و تراجع النفوذ المصري التركي في السودان .
- محاولة تسليط الضوء على فترة الحكم الثنائي التي غيرت من تاريخ السودان.

وتكمن أهداف البحث التي نسعى إلي الوصول إليها فيما يلي:

تقديم عمل جديد ذو أهمية في مجال البحوث التاريخية الحديثة .

محاولة إثراء المكتبة الجامعية بمعلومات حول الحكم الثنائي .

التعرف على السياسة المصرية البريطانية من خلال فترة الحكم الثنائي في السودان.

الإسهام في تكوين وكتابة تاريخ السودان و إبراز القيمة التاريخية لهذا الموضوع.

وقد حاولنا معالجة موضوعنا من منظور إشكالية مفادها: إلي أي مدى نجح الحكم الثنائي المصري البريطاني في إحكام قبضته السياسية والاقتصادية علي بلاد السودان ؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية و التي سيتم الإجابة عليها من خلال فصول المذكرة وهي كالتالي: ما هي الظروف التي كانت سائدة في بلاد السودان في التوسع البريطاني المصري عليها؟، وفيما تكمن الإستراتيجية التي اتبعتها بريطانيا و مصر في تطبيق هذا الحكم علي إدارة السودان، وما مدى تأثير هذا الحكم علي السودان ؟ وكيف كان رد فعل السودانيين علي الحكم الثنائي، وفيما برزت آثاره علي السودان ؟

وللإجابة علي هذه الإشكاليات قمنا بتصميم الموضوع إلي مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة و المقدمة وعرفنا فيها الموضوع ومع طرح الإشكالية ومجموعة من التساؤلات .

الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان المنطلقات التاريخية ويندرج هذا الفصل تحت أربع مباحث تناولنا الخصائص السودان طبيعيا وبشريا، والسياسي للسودان قبل 1850، والحركة المهدية وتوسعاتها، كما تطرقنا إلي التنافس الأوربي المصري علي بلاد السودان .

الفصل الثاني والذي كان عنوانه السودان تحت الادارة البريطانية المصرية والذي جاء بثلاث مباحث تناولنا توقيع اتفاقية الحكم الثنائي و نظام الحكم المصري البريطاني علي السودان بالإضافة إلي الاستغلال الاقتصادي المصري البريطاني علي السودان .

الفصل الثالث والذي حمل عنوان الطريق للانفراد بالحكم البريطاني علي السودان وأدرجنا تحته أربعة مباحث ذكرنا من خلالها الاختلاف المصري البريطاني علي إدارة السودان و اغتيال الحاكم البريطاني بمصر وتصاعد الخلاف كما تناولنا في انسحاب مصر من السودان وانفراد بريطانيا بالحكم ،بالإضافة إلي آثار الحكم الثنائي علي بلاد السودان .

لإنجاز هذا الموضوع اعتمدنا علي مجموعة من المصادر و المراجع أهمها تاريخ مدرية خط الاستواء المصرية الجزء الأول لعمر طوسون ويعتبر مصدرا هاما يتحدث عن الولاة الاجانب الذين توافدوا علي المديرية وسياسة المنتهجة في التوسع في السودان مصر و السودان في أوائل عهد الاحتلال تاريخ مصر القومي لرافعي عبد الرحمان يعتبر مصدرا هام يدرس السودان تناول الثورة المهدية ونتائجها، السودان عبر قرون لمكي شبيكة باعتباره مرجع يدرس السودان من القديم إلي التاريخ المعاصر لسودان وثورته ضد الاستعمار البريطاني ، السودان لمحمود شاكر و الذي تناول فيه النشاط البشري للسكان و السياسة الاستعمارية البريطانية المتبعة في السودان .

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه علي المنهج التاريخي الوصفي الذي يتوافق مع الموضوع الذي يمكننا من تشخيص و وصف الأحداث التاريخية للحكم الثنائي ، وكذلك الإجابة علي التساؤلات المطروحة .

أما عن الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا الموضوع نذكر منها .

ضيق الوقت المحدد لكتابة مذكرة فمدة خمسة أشهر لاتكفي لكتابة موضوع و العمل علي دراسة جوانبه دراسة معمقة و شاملة .

فقر المكتبة الجامعية للمصادر و المراجع المتعلقة بالموضوع مما أدى بنا إلي التنقل إلي مكتبات أخرى وهذا ما اخذ منا الوقت الكثير ومعظم الكتب كانت بصيغة .pdf

وبرغم من كل العقبات التي واجهتنا استطعنا أن نتم هذا العمل بفضل الله تعال الذي لا يصعب مع دعائه شيء أن يسر لنا هذا العمل .

الفصل الأول :

المنطلقـات التاريخيـة

الفصل الأول : المنطلقات التاريخية

المبحث الأول : السودان طبيعيا و بشريا

I طبيعيا

- الموقع الجغرافي
- المناخ و النبات

II بشريا

- التركيبة السكانية
- النشاط البشري لسكان

المبحث الثاني: الواقع السياسي للسودان قبل1885

1- الموجود المصري في السودان و نظم أجهزته.

2- الممالك الإسلامية

- مملكة الدار فور
- مملكة الردفان
- مملكة الوادي

المبحث الثالث : الحركة المهدية في السودان و توسعاتها

1- أصل المهدية و ظهورها

2- أسباب الثورة المهدية و توسعاتها

3- غوردون باشا في السودان و حروبه ضد المهديين

4- السودان في عهد الخليفة عبد الله التعايشي

المبحث الرابع: التنافس الأوروبي المصري على بلاد السودان

1-التنافس الأوروبي على بلاد السودان

2- حادثة فاشودة و نتائجها.

الفصل الأول : المنطلقات التاريخية

المبحث الأول : السودان طبيعيا و بشريا

I : طبيعيـــا

1.الموقع الجغرافي :

السودان كلمة أطلقها العرب على كل البلاد الواقعة جنوبي مصر و جميع مناطق التي يسكنها السودان و التي تشمل جزءا كبيرا من وادي النيل[1]، أما جغرافيا فتشمل السودان كل المناطق التي تقع جنوبي الصحراء الكبرى و التي تمتد بين البحر الأحمر شرقا و المحيط الأطلسي غربا[2] و تعتبر السودان من أكبر دول الإفريقية من حيث مساحة التي تبلغ 2505813 كلم^2 و يقع السودان بين خطي عرض 3 °- 23° شمالا و خطي طول 21° - 39° شرق خط غرنييش[3]، و تقدر المساحة من الحدود الشمالية من الحدود الجنوبية المتلاحمة لأوغندا أو الكونغو 1400 ميل و يبلغ عرضه من الشرق إلى الغرب في بعض المناطق 1000 ميل تقريبا[4] ،و للسودان حدود مشتركة مع عدد كبير من الدول فمن الشمال جمهورية مصر العربية و ليبيا، و من الشمال الغربي و من الغرب تشاد و جمهورية إفريقيا الوسطى و من الشرق البحر الأحمر و إريتريا

---

[1]- محمود شاكر: السودان، المكتب الإسلامي، ط1، بيروت، 1981، ص 9.

[2]- نفسه: ص09.

[3]- أمل عجيل : قصة و تاريخ الحضارة العربية (موسوعة تاريخية جغرافية حضارية و أدبية، ليبيا- السودان المغرب) ج19- 20، دار بيروت، 1999، ص 29.

[4]- زينب الزبير طيب : دراسات سودانية، جامعة الخرطوم، 2010، ص 29.

إثيوبيا[1].و من الجنوب كينيا و أوغندا والكونغو الديمقراطية و منها تشترك في حدودها مع تسع دول[2] (أنظر الملحق رقم01ص 94)

2.المناخ و النبات:

أ- المناخ: يشمل[3] عدة مناطق مناخية هي الاستوائية و المدارية و الصحراوية[4] وترتفع درجة الحرارة في الصيف لتصل إلى 30° أما في الشتاء فيكون الاعتدال هي الصفة العامة للحرارة أما في المناطق الجنوبية بسبب انخفاض السطح و درجة العرض مما يسبب ارتقاع درجة الحرارة[5]أما الرياح يسبب سيطرة الضغط المداري على مدار السلطان في شمال البلاد فتهب منه رياح الضغط المنخفض الاستوائي. [6]

تصل كمية الأمطار إلي 800ملم و تتناقص حتى تصل 300ملم و بالإضافة إلى توفير الحياة بسبب وجود نهر النيل. [7]

ب- النبات: مرتبط بتوفير المناخ و التربة و التضاريس و بما أن السودان يقع في بلاد حارة[8] و نبات السودان ينقسم إلى قسمين شمالي تسوده المناطق القليلة المطر فيكون على شكل سهوب مفتوحة تنتقل فيه الرعاة و إذا توفرت المياه قامت الزراعة و تقوم المدن و الحياة الغربية و الجنوبي تكثر فيه الأمطار و المستنقعات و ترتفع فيه الأشجار على

1- أمل عجيل : المرجع السابق، ص 51.

2- طالب توفيق، عالم سيد علي : غوردون باشا و دوره في السودان المصري 1885/1874م، رسالة ماستر، ت، د إ، جامعة خميس مليانة، 2017/2016، ص14.

3 - محمود شاكر : المرجع السابق، ص44.

4- امل عجيل : المرجع السابق، ص 51.

5- محمود شاكر : المرجع السابق، ص 45.

6- عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسية، ج3، المؤسسة العربية للدراسات، لبنان، 1983، ص267.

7- محمود شاكر : المرجع السابق، ص 45.

8- صلاح الديني علي الشامي : السودان دراسة جغرافية، القاهرة، 2002، ص 184.

طول مجاري الأنهار و النباتات ترتفع إلى ثلاثة أمتار في الوسط و تكثر في هذه المنطقة الحيوانات كما أن الإنسان يعيش على شكل قبائل منعزلة في الغابات[1]

فالغطاء النباتي الطبيعي في السودان يكاد ينعدم في بعض المساحات من السطح الأرض لتبدو عارية و هذا بسبب تساقط الأمطار. [2]

II : بشريا

أ/ التركيبة السكانية:

استوطن السودان منذ القديم مجموعات كبيرة و مختلفة من القبائل و الشعوب حيث يصل عدد سكان السودان إلى 27400.000 نسمة و تصل الكثافة السكانية 11 نسمة في الكلم^2[3] و يعتبر السودان قطر من أقطار إفريقيا و سكانه الأصليون هم سكان إفريقيا هم من الزنوج و السود[4] و من أهم المجموعات لدينا:

1-الزنوج : هم السود أقدم الأعراق التي دخلت السودان و يؤكد ذلك علم الانثروبولوجيا (علم الإنسان) [5]، وهم قبائل كثيرا ما يعيشون في قرى متسلسلة لكل قرية شيخ و لكل مجموعة من القرى ناظر، و أفرادها أقوياء و شجعان و ينقسمون إلى قبائل كثيرة منها،الشلك، الدنكا، النويد، الباري، المادي، المكاركالجانقي، البنقو، الجور، الأجار النيافيام والديو، حيث يشتغل الزنوج بالصيد و يربون البقر و الماشية و لكل قبيلة لغة ومذهب و ديانة. [6]

---

[1]- محمود شاكر : المرجع السابق، ص 51.

[2]- صلاح الدين علي الشامي : المرجع السابق، ص 184.

[3]- أمل عجيل :المرجع السابق، ص 51.

[4]- عبد الله حسين : السودان من تاريخ القديم إلى رحلة البحثة المصري، ج1، هنداوي، 2012، ص 30.

[5]- زينب الزبير طيب : المرجع السابق، ص 68.

[6]- عبد الله حسين: المرجع السابق، ج1، ص 30.

2- البجاة :هم سكان الصحراء الشرقية و ينحدرون من أصول السلالات القوقازية[1] هم بدو و رحل يعشون على الزراعة و من قبائل البجاة، البشارين، الهدندودة، الامراء، الحلقنه و الارتيقة. [2]

3- الهدندوة :هم قوم أكثر عددا يسكنون الصحراء بين خوربكرة و العطبرة و طريق بربر و سواكن يشتغلون في الرعي و الزراعة[3].

4- النوبة: هم الذين يسموه أحيانا البرابرة، و هم خليط من النوبيين الأصليين والعرب والترك و النوبة هم بقايا الشعوب التي كانت تألف منها المملكة الإثيوبية القديمة و يتكون النوبيين من الدناقلة، الأشراف و هم يمارسون الزراعة و حياكة و تربية الماشية، و هم شعوب يسكنون ما بين الشلال أول و الشلال الرابع مثل الزغاوة و الفور [4] ،و أراضيها حارة و جاف. [5]

5- العرب: هم الذين سكنوا السودان بعد ظهور الإسلام و هم أكثر أهل السودان عددا وأو فرهم حضارة و علما[6] و أشهر القبائل العربية هي:

أ. الجعليون : يعود أصلهم إلى العباس عم النبي صلى الله عليه و سلم يعملون في الزراعة و الرعي الإبل و البقر.

ب. الميرافاب : يقيمون في مدينة بربرة يعملون في الزراعة و الرعي.

ج. الرباطات : يعيشون على ضفتي نهر النيل حيث يزرعون النخيل و يبيعون التمر.

د. الشايقية: يسكنون على ضفتي النيل و يمتازون بكرمهم و بنصرتهم للضعيف.

---

[1]- صلاح الدين علي الشامي: المرجع السابق، ص 213.

[2]- زينب الزبير طيب: المرجع السابق، ص 68.

[3]- عبد الله حسين: المرجع السابق، ج1، ص 32.

[4]- محمد عوض محمد: الشعوب و السلالات الإفريقية، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، بدون تاريخ ، ص 201.

[5]- الادريس : :نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، بدون تاريخ ، ص38.

[6]- عبد الله حسين: المرجع السابق، ج1، ص 34.

هـ. الركابية: يقيمون في دنقلة و يعود أصلهم إلى الحسين كان لهم دور هام في نشر الإسلام و الثقافة في جنوب كردفان[1].

و هناك العديد من القبائل الأخرى و المجموعات نذكر:

1- الكبابيش : و موطنهم حول وادي الملك و هم من القحطانيين.

2- البقارة : و ينتشرون في الكردفان و دارفور و يعيشون على شكل قبائل مثل الزريقات والتعايشية و الهبائية في دارفور و الحمر في كردفان[2]

ب/ النشاط البشري لسكان:

1.الزراعة:

يعتبر السودان بلد زراعيا و رعوي، و تختلف الزراعة من منطقة إلى أخرى فالمناطق الشمالية تعتمد في الزراعة على مجرى النهر و تعتمد على الري بواسطة المضخات ومناطق كردفان و دارفور تعتمد على المطر و كذلك حفر الآبار للاستفادة من المياه الجوفية أما المناطق الشرقية فتعتمد على الري[3]، و من أهم المزروعات لدينا القطن و يزرع أكثر في جزيرة و كسلا و يصدر للخارج، الذرة، السمسم، الفول السوداني النخيل، الفواكه و بإضافة إلى كميات كبيرة من الأخشاب و يضاف إلى ذلك تربية الحيوانات و يعتبر الرعي من أهم أنماط المعيشة في البلاد بسبب الحياة القبلية و اتساع المناطق الصالح للرعي و يربي السودان مختلف أنواع الحيوانات أهمها الأغنام، الأبقار الماعز، الجمال و يستفاد أيضا من العاج، سن الفيل، و ريش النعام و صيد الحيوان. [4]

1.امل عجيل: المرجع السابق، ص ص 58، 60.

2- محمود شاكر: المرجع السابق، ص 66.

3- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: تاريخ مصر و السودان الحديث و المعاصر، دار الثقافة لنشر والتوزيع القاهرة، 1997، ص 170.

4- امل عجيل: المرجع السابق، ص 52.

2. الصناعة :

تعتمد الصناعة في السودان علي استغلال الحديد المستخرج من مناجم كردفان كما ينصب جهود البحث عن المعادن الاخرى كالرصاص و النحاس ولا تزال الصناعة بسيطة وتعتمد الصناعات السودانية على المواد الغذائية و الهيد روكهربائية و أهمها حلج القطن في عطبرة واد مدني، سنار و في منطقة كردفان، نسيج القطن في الخرطوم، عصر الزيوت من السمسم و بذر القطن في الخرطوم و أم درمان تعبئة اللحوم في كوشي صناعة الصابون في الخرطوم، الاسمنت، تكرير النفط إضافة إلى صناعة الجلود والسكر. [1]

3. الثروة المعدنية

تعتبر الثروات الباطنية المستثمرة قليلة لأهميتها في الاقتصاد السوداني ومن أهم المعادن نجد الذهب في مرتفعات البحر الأحمر، الحديد يوجد في كردفان و المناطق الجنوبية، النحاس يوجد في دارفور في حفرة النحاس في أقصى غرب الوادي و كذلك في بحر الغزال و الرصاص في كردفان و لا يستثمر لصعوبة المواصلات[2] ،و الإنتاج المنجمي شبه غائب في السودان و في سنة 1885 ينتج حقل أبو جبرا في الشمال 100.000 طن و في حين أن الاستهلاك يصل مليون طن سنويا و نجد في السودان 1.800 كلغ من الذهب عن الكوارتز إضافة إلى الرخام و الملح. [3]

4. المواصلات:

ترتكز المواصلات في السودان على السكك الحديدية فالأبعاد الشاسعة و قلة عدد السكان و حالة المناخ و النبات تجعل من العسير مد طرق السيارات و المحافظة عليها

[1]– محمود شاكر: المرجع السابق، ص 56.

[2]– نفسه : ص 56.

[3]– امل عجيل: المرجع السابق، ص 52.

و تتركز في الجزء الشمالي و الأوسط من البلاد و لذا فالاتصال صعب بين الشمال والجنوب و خاصة في فصل الأمطار و قد انشئ أول خط حديدي عام 1897 لغايات عسكرية ثم امتدت خطوط أخرى و يبلغ طولها 2300كلم و هي من النوع الضيق[1].

المبحث الثاني: الواقع السياسي للسودان قبل 1850.

1- الوجود المصري في السودان

بعد وصول محمد علي إلي مصر وانفصاله عن الحكومة التركية شرع بتوسيع رقعة أرضيه المصرية فوجه أنضاره شرقا نحو الأراضي الحجازية، و غربا نحو ليبيا و جنوبا نحو السودان و في حلول 1820 كان قد نفذ قسما كبيرا من مخططه إذا سقطت السعودية بين يديه 1818 و في 1820 سيطر على الحدود الغربية ولم يبق أمامه سوى احتلال السودان.[2]

إن من إهتمامات محمد علي بالسودان أنه رأى ضرورة تكوين جيش قوي و مدرب لصد مطامع الدول الأوروبية ووقع اختياره على السودانيين لما لهم من خبرة في المجال العسكري[3] و كذلك وجه أنضاره إلى إعادة العلاقات التجارية بين مصر و السودان إلي سابق عهدها و بإعتبار السودان بلد غني بالثروات مثل الذهب، الحديد، ريش النعام والجلود كانت من أهم العوامل التي أقنعته بضرورة فتح السودان[4] ،و بعض التجار مثل السيد محمد باشات، محمد الحبابي، الحاج محمد الحلو و غيرهم[5]، فتح السودان بعديد من الحملات كانت 2 نوفمبر 1820 حملة الأول على السودان و انتصر فيها في واقعة

1- محمود شاكر: المرجع السابق، ص 56.

2- امل عجيل : المرجع السابق، ص 69.

3- نفسه: ص69.

4- محمد فؤاد شكري: الحكم المصري في السودان 1820، 1885، دار الفكر المغربي، 1947، ص18.

5- عبد الله حسين: المرجع السابق، ج1، ص 167.

كورتي (قرطة) و حملة لفتح الكردفان في أفريل 1821 حيث شهدت العديد من القتلى وكان الأنتصار في 9 سبتمبر سقطت الكردفان و خضعت لسلطان المصري.[1]

بعد نجاح محمد علي باشا في فتح السودان شرع في تنظيم شؤون البلد حيث قسم مقاطعات السودان إلي أخطاط و جعل للأخطاط أقساما قسمها إلي مديريات و عين لكل مديرية حدودها[2]، و قسم البلاد إلي سبعة مديريات هي دنقلا و بربر و الخرطوم و سنار و فازوغلي و كردفان و زيدت و حكمدار مديرية الشاكا و أسس نظام الحكمدارية و عين على رأسها حكمدار يتمتع بصلاحيات إدارية و تشريعية و التنفيذية و عسكرية و جعل مدينة الخرطوم عاصمة السودان.[3]

و نظم أجهزة الدولة من خلال خلق مؤسسات تتمثل فيما يلي:

- **القضاء:** استبدل محمد علي التقاليد القبلية المنتشرة في البلد بالقانون التركي الذي اهتم بالقضايا الجنائية و المدنية و كانت قضايا الأحوال الشخصية مثل الزواج و الطلاق من مهام المحاكم الشرعية و عين رئيس قضاة على البلد كله و كان دور القاضي في الأقاليم و المديريات محصورا جدا لان المدير كان صاحب الكلمة الفصل هناك و اعتبار المذهب الحنفي اعتبر دين البلاد الرسمي. [4]

-**الضرائب:** فرض الأتراك الضرائب على السودانيين من دون الأخذ بعين الاعتبار حالتهم المادية و قدرتهم على الدفع اذ ان قلة من السودانيين كانت تملك المال النقدي (لم تكن

---

[1]- محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ص 23، 25.

[2]- نفسه ، ص26.

[3]- ج. ف ادى اجاي: تاريخ افريقيا العام، ج6، اليونسكو، 1996، ص 415.

[4]- أمل عجيل: المرجع السابق، ص77.

للسودان عملة خاصة) لأنهم كانوا يقومون بالمقايضة للحصول على حاجاتهم و أمام هذه الضرائب غير المعقولة و الطريقة الوحشية التي تجلب فيها. [1]

كما أن إيرادات الحكومة تجمع من الضرائب و الجمارك و ملاحات البحر الأحمر و أبار النطرون و ويركو التجار و أرباب الصنائع و تأخذ الضرائب من عرب البادية على ماشيتهم و من الخصر على سواقيهم و نخيلهم و قد نظم البريد الذي كان ينقل بالسفن كما أنشئت له محطات و كان البريد بين مصر و الخرطوم مرتين في الشهر وكانت المسافة تستغرق حوالي 15 يوما. [2]

- **الجيش المصري:** قام محمد علي باشا بالاعتماد على السودانيين في تكوين جيش وتجنيدهم و تدريبهم كانت مهمتهم الحفاظ على الأمن وجباية الضرائب و كان هذا الجيش يتكون من الأتراك و المغاربة و المصريين و السودانيين و الشايقية و الجهادية[3] ،و بلغ الجيش المصري في السودان 18000 جندي منهم 1000 من الفرسان الأتراك و16000 من الجنود المصريين النظاميين و قد جند معهم جنود سودانيون و أصبحوا جزءا من الجيش المصري و كان العلم المصري مرفوعا على دواوين الحكومة و كان السودان معدودا من مصر و شارك بعض الحكام السودانيين في الحكم المصري مثل حسن خليفة باشا مديرا لبربر ،الطيب عبد الله بك مديرا لفاشودة، أدم عامر بك مديرين بمديريات دارفور و يوسف الشلالي باشا و بساطي بك مديري لسنار ...الخ [4].

وعلى غرار ذلك كانت ما تزال الممالك الإسلامية قائمة و تخص الدارفور الكردفان، الوداي، و هي على النحو التالي:

---

[1]- المرجع السابق: ص 78.

[2]- عبد الله حسين: المرجع السابق، ج1، ص 112.

[3]- امل عجيل: المرجع السابق، ص79.

[4]- عبد الله حسين: المرجع السابق، ج1، ص 116.

1. مملكة الدارفور: عرف هذا الإقليم باسم أقدم شعب سكنه و هو شعب الفور فهو ذو صفات بشرية خاصة منشؤها نشاط الفور أنفسهم[1] ،و هم من أصل عربي من سلالة بني العباس و من الروايات المسموعة انه بين العباسيين الذين تفرقوا بعد زوال دولة بني العباس شقيقان[2] و ذلك عام 1421م يسمى أكبرهما عليا و الأخر أحمد و قد استقر المقام بالثاني في جبل مرة من أعالي دارفور الذي كان يخضع لحكم و ثني اسمه "شاو دور شيت" الذي التقى بأحمد فأعجبه عقله و أدبه، فأكرمه و طلب منه المساعدة في تسيير شؤون الحكم فنجح احمد في مهمته مما زاد حب الملك له فزوجه ابنته الوحيدة فولدت له ولدا اسمه "سولونغ" و ورث الملك عن جده عام 1445م فنشر الإسلام في المنطقة و أسس أسرة استمرت في حكم دارفور كان أخرها السلطان إبراهيم الذي قتله الزبير باشا عام 1875[3].

2. مملكة الكرفان: تقع كرفان على ملتقي الطرق التي تصل غرب القارة بالمناطق الشمالية و المناطق الاستوائية الغنية و قد فتحها محمد علي باشا و مع ذلك فقد ظلت القوافل المحملة بسن الفيل، و ريش النعام، و الصمغ و الرقيق تمر من دارفور عبر الكردفان متجهة إلى الحدود الجنوبية لمصر[4] ، و هي دولة إسلامية في جبال النوبا أسسها رجل من الجعلين عام 1530 و عرفت باسم مملكة تقلي و هاجر إليها القبائل العربية و انتشر في ربوعها الإسلام[5].

---

[1]– محمد بن عمر تونسي: تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب و السودان حققه و كتب حواشية خليل عساكر ومصطفى محمد مسعد راجعه محمد مصطفى زيارة، الدار المصرية التأليف و الترجمة، 1965، ص5.

[2]– عبد الله حسين: المرجع السابق، ج1، ص 97.

[3]– محمود شاكر: المرجع السابق، ص 45.

[4]– سيرجي سمرنوف: دولة المهدية في السودان من وجهة نظر مؤرخ سيرقيتي، ترجمة هنري رياض، دار الجبل بيروت، ص 20.

[5]– محمود شاكر: المرجع السابق، ص 19.

3. مملكة الوداي: تشمل الطرق الغربي من حوض بحر الغزال و تمتد شمالا و شرقا مكونة حاجز بين كردفان و دارفور في الشرق و بلاد الكانم في الغرب و تمتد شمالا حتى السفوح الجنوبية لجبال تبستي و يقع الآن جزء منها بجمهورية السودان و الجزء الأخر في جمهورية تشاد، أما سكانها فهم خليط من مجموعة قبائل و مناطق و قبائل التنجور هو أول من حكم هذا الإقليم ثم أصبح سكانها ينقسمون إلى مجموعات مختلفة منها مجموعة سودانية مثل الزغاوة و البجيجا و هؤلاء يتكلمون لغات سودانية قريبة من لغة النوبية ثم جماعة الأفارقة و أهمها الكنوريون و التبر و هم المعروفون بالتبو و اخيرا جماعات العرب. [1]

ارتبطت وداي كغيرها من المناطق الإفريقية الأخرى بدول الشمال الإفريقي و مصر حيث كان هناك طريق تجاري يربط بينها و بين القاهرة و هو الذي يعبر ليبيا إلى الواحات المصرية و كان السبب في فتح هذا الطريق هو الاحداث التي أدت إلى عزل المملكة عن السودان الانجليزي المصري، أما عن النظام السياسي في وداي فإن السلطان هو الحاكم و هو أعلى سلطة في الدولة و يساعده مجلس يسمى أصحاب الشورى و أهل الحل و الربط و يقوم هذا المجلس بإدارة شؤون المملكة أثناء السلم و الحرب. [2]

المبحث الثالث: الحركة المهدية في السودان و توسعاتها.

أ- **أصل المهدية:** هي طريقة صوفية مبسطة أساسها إلزام المريدين إتباع منهج خلقي وتعبدي خاص مع المداومة على قراءة أذكار و أوراد معلومة[3] ، و على هذا الأساس فهي طريقة صوفية دينية خضعت في عهدها الباكر لحكم محمد أحمد بن عبد الله الذي

---

[1]- حسين مؤنس: فزان و دورها في نشر الإسلام في إفريقيا، مجلة كلية الآداب بنغازي، 1969، ص 101.

[2]- عطى مخزوم الفيتوري: دراسات في تاريخ شرق افريقيا و جنوب الصحراء، ط1، جامعة فاز يونس، بننغازي 1998، ص229

[3]- سعيد محمد القدال: الإمام المهدي محمد احمد بن عبد الله 1844-1885، دار الجبل، بيروت، ط 1992، ص 27.

ادعى انه المهدي المنتظر الذي اصطفاه الله لقيادة المؤمنين و إنقاذهم من الكافرين ثم خضعت بعد وفاته لحكم خليفة عبد الله التعايشي[1].

تلقى محمد احمد بن عبد الله المهدي التصوف على يد احد قادة الصوفية ومشايخهم المشهورين في بلاد لذلك التحق بالشيخ محمد شريف نور الدائم احد مشايخ الطريقة السمانية 1861 و درس مبادئ الصوفية و تعاليمها[2]، و المهدية أول نظام إسلامي استعمل هذا اللفظ للدلالة على مراكز مختلفة و متميزة في العهود الإسلامية وفي التنظيمات الصوفية. [3](أنظر الملحق رقم 2 ص95)

ب- ظهور الحركة المهدية: قامت الحركة المهدية كرد فعل على الأوضاع التي كانت قائمة في السودان و على الحالة التي وصل إليها المسلمون من ضعف و تأخر و جهل و تحكم الأعداء بهم و قامت هذه الثورة في الربع الأخير من ق19 [4] ، و هذه الثورة كانت عبارة عن مجموعات صغيرة تحاصر الحاميات المعزولة كانوا يقيمون بعمليات في أوقات الفجر في الليل و في الضحى[5]، ترجع هذه الحركة إلى محمد أحمد بن عبد الله ولد في جزيرة ليب بد نقلة في عام 1843م من أب اسمه عبد الله و أم اسمها أمينة تنتمي الأسرة إلى قبيلة الدنا قلة[6] ،(انظر الملحق رقم 3 ص96) .

بعدما جمع العديد من الأنصار اتجها هو و معه عبد الله التعايشي إلى غرب إفريقيا لتحقيق الهدف و ساعدته الظروف الجغرافية المناخية و سارة الثورة في ثلاث اتجاهات

1- سيرجي سميرنوف: المرجع السابق، ص 101.

2- ضرار صلاح ضرار: تاريخ السودان الحديث و المعاصر، ط4، مكتبة الحياة، بيروت، 1968، ص 190.

3- محمد إبراهيم أبو سليم: بحوث في تاريخ السودان (الأرض، العلماء، بربر، علي المرغني)، دار الجبل، ط1 1992، ص 46.

4- إسماعيل احمد ياغي: تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، 1993، ص 52.

5- سعيد محمد القدال: المرجع السابق، ص 99.

6 -Janes darrmes teter :le mahdi de puisles orginer de lisan jusqu a nos jours ermest leroux paris، 1885، p 70.

الاتجاه الأول عندما كان المهدي و أصحابه يدافعون عن أنفسهم ضد الحملات العسكرية التي طبقتها الحكومة ضدهم و الثانية عندما انتقل المهدي إلى الهجوم و استولى على مدينتين الأبيض و الخرطوم هجوم جزئيا و الثالث عندما ثارت القبائل ضد الحاميات الحكومية.[1]

ج- أسباب الثورة المهدية:

قامت الثورة المهدية نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية و الدينية و الاقتصادية و الإدارية و كذلك الاختلال في مستوى الحضارة المصرية و تأثير بالنظم الأوروبية الحديثة و مستوى الحضارة السودانية البسيطة. [2]

- العنف الذي كان يطبق على الأهالي من قتل و سلب و أوجاع فعندما ظهر المهدي قاموا يطالبون معه في الحكم.
- الضرائب التي كانت تطبق على الأهالي و لم يكون متعودين عليها بسبب ارتفاعها و لم تكن موزعة بالقسط بل كانت شديدة على الفقراء و خفيفة على الأغنياء. [3]

كان المهدي يهدف إلى جعل الدين الإسلامي هو المنتشر في الأرض و إقامة حكومة إسلامية تحكم بالشرع و تحارب الظلم و الفساد.

لما تولى اراكيل بك الأراضي مديرية الخرطوم و هو مسيحي رفضوا أن يطيعوه وهو السبب الذي جعل من الزبير باشا يسلم فتوحاته للخديوى اسماعيل. [4]

---

[1]- سعيد محمد القدال: المرجع السابق، ص 99.

[2]- جلالي يحي: تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، الإسكندرية، 1999، ص 336.

[3]- نعوم شقير: تاريخ السودان، ترجمة محمد إبراهيم أبو سليم، بيروت 1981، ص 216.

[4]- ضرار صلاح ضرار: المرجع السابق، ص 119.

- منع الرقيق هو تشديد على الحكومة في منع النخاسة و الاسترقاق و باعتبار النخاسة قديمة في السودان و لكن الحكومة أصرت على منعها بالقوة و خصوص في عهد غوردون و هذا أدى إلى تطبيق على تجارة الرقيق في جميع الأقطار السودانية ولاسيما في بحر الغزل وخط الاستواء و كانت هذه التجارة في يد الأقوياء. [1]

ظهرت الثورة في السودان 1881 تلبية لدعوة محمد أحمد المشهور بالمهدي و هذه الدعوة لم تكن سوى السبب المباشر لثورة و كذلك احتكار الحكومة تجارة العاج و هو من أهم مصادر ا لثروة في السودان و قد وقع هذا الاحتكار في عهد غوردون باشا هذا ما جعل العديد من الأهالي ينضم إلى الثورة. [2]

نتيجة للمنازعات القائم بين القبائل جعلتها تستعين ببعض القبائل الأخر فتثور القبائل المحرومة من تأييد الحكومة على الحكومة التي تؤازر القبائل الخصيمة[3]، و لذلك قام المهدي بإصدار العديد من المنشورات التي تحث على الجهاد و هي تمثل قيمة العمل الدعائي[4] ،غوردون باشا كان قد خيل إليه أن من وسائل مكافحة الرق و النخاسة، زيادة الضرائب زيادة فاحشة من يلحق الأذى بتجار الرقيق الأغنياء و يضطرهم إلى الإفلاس وفي النهاية فضرب غوردون و أعوانه على زقة العسل أربعين قرشا مع انه يساوي إلا خمسة غروش فقط و قنطار البن ثمنون قرشا و هو يساوي 66 قرشا كما أصدر أمرا بأن كل من شكا في هذه اللائحة يحاكم طبقا للائحة البيع.[5]

---

[1]– نعوم شقير:المرجع السابق، ص 217.

[2]– عبد الرحمان الرافعي:مصر و السودان في أوائل عهد الاحتلال، دار المعارف، ط4، 1983، ص ص 97، 99.

[3]– عبد الله حسين:المرجع السابق، ج1، ص 217.

[4]– سعيد محمد الفدال:المرجع السابق، ص95.

[5]– محمود فؤاد شكري :المرجع السابق، ص227.

أهم الثورات التي خاضها المهدي

1- معرفة ابا في 12 أوت 1881م

قامت الحكومة بإعداد حملة قوتها بين 65 و 85 جنديا و معهم مدفعين بقيادة أبي السعود و قامت في جزيرة صغيرة في وسط السودان على النيل الأبيض هي ابا يوم أجمعه 16 رمضان 1298 هـ كانت تلك بداية شرارة الثورة المهدية أول تفجر ثوري مسلح للسودانيين منتظم بهدف تحرير الأرض أولا و إسقاط نظام الحكم التركي المصري وانتهت في 1885 و حققوا انتصار للمهدي. [1]

2- معركة راشد أيمن و 9 ديسمبر 1881م

قادها راشد بك أيمن المدير على فاشودة كانت جبال النوبية التي لجأ إليها المهدي جزءا من مديريته التي يحكمها فأراد القضاء على المهدي و جهز حملة بجيش حوالي 1700 و 800 مقاتل من الشك و جيش المهدي يقدر بين 800 و 700 و انتصر المهدي فيها و من العوامل التي ساعدت المهدي على الانتصار هي نشر الدعوة بين القبائل و الذي أمدوه بالمقاتلين و قدرة المهدي على القيادة العسكرية. [2]

3- واقعة الشلالي 29 ماي 1882.

قادها يوسف باشا الشلالي احد الموظفين المصريين الذي عرفوا السودان معرفة تامة و هو من الكنوز فبلغ عدد الحملة 2050 جنديا و أربعة مدافع و لكن هذه المعركة انتصر فيها المهدي و تم القضاء على الشلالي و جنوده فمني الجيش المصري التركي بالهزيمة الثالث. [3]

---

[1]- صلاح محي الدين: وقفات في تاريخ السودان، ط2، دار و مكتبة الحلال، 1995، ص ص 149، 145.

[2]- ضرار صلاح ضرار: المرجع السابق، ص 124.

[3]- سعيد محمد القدال: المرجع السابق، ص ص 115، 118.

4- ثورة عرابي باشا في مصر

اختار العرابيون عبد القادر باشا حلمي حكمدار على السودان لهذه المهمة و عندما وصل إلى الخرطوم بدأ بتوعية و بتدريب العسكري و تكوين جيش و كان من نتائجها انهزام المهدي. [1].

قيام الثورة الشعبية و سقوط الأبيض و الخرطوم و استطاع المهديون الاستيلاء على الأبيض في 19 جانفي 1883[2]، بعد حصار دام أكثر من ستة شهور.[3]

حملة هكس باشا 5 نوفمبر 1883 واقعة شيكان

انتشرت الثورة في السودان الشرقي إلى ساحل البحر الأحمر و نجحت قوات المهدي في هزيمة القوات التي أرسلتها الحكومة المصرية بقيادة الجنرال هكس باشا شغل منصب الأركان الحرب، قدم من الهند فهزموا في معركة شيكان[4]، و انتهت بتضييق الحصار على الخرطوم و تم تسليم دارة و كذلك سقطت دارفور في قبضة المهدي و بحر الغزال وتم تسليمها في أفريل 1884و في أفريل 1884 قررت الحكومة الانجليزية إخلاء السودان و تم إخلاء سواكن في ماي 1885. [5]

---

[1]- مكي شبيكة: السودان عبر القرون، بيروت ، 1991، ص 266.

[2]- محمد فؤاد شكري:المرجع السابق، ص 236.

[3]- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ مصر و السودان الحديث و المعاصر، دار الثقافة لنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص333.

[4]-ـــــــــــــــــ :تاريخ المسلمين في إفريقيا و مشكلاتهم، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1996، ص 43.

[5]- محمد فؤاد شكري:المرجع السابق، ص 237.

ج- عوامل نجاح الثورة المهدية

ضعف الحاميات المصرية بالنسبة لاتساع السودان و ضعف الحكومة المصرية أمام رعاياها و أمام الأجانب[1] ،و كذلك تردد الحكومة المصرية في مكافحة الثورة واضطراب حالة الحكم المصرية في مكافحة الثورة[2] ،وحدة القبائل فكريا و عضويا كان أسلوب الراقي و تكتيك واعي أدى إلي التحقيق انتصارات و كذلك العصبية و الدين أدى إلى توحيد القبائل و الانضمام إليه[3]،اصدر المهدي منشوارت عدة قصد منها المحافظة على الغنائم مثل الذهب و الدقيق و مخازن البضائع الأسلحة الحربية و توقيع عقوبات صارمة على مختلف من بيوت المال[4] ،"و من كانت له مظلمة على الخلفاء و الأمراء و الأشراف فليطلب ذلك إذا كان من نصيحته يطلب ذلك فلا يأخذ ذلك إلا إلى الآخرة حتى يتأخر في الآخرة عن الله بحسن اللقاء"

ظلت حركة المهدية متمسكة بالأساليب في التقاليد القديمة في أنها لم تستطيع خلق أو إتباع نظم أو وسائل جديدة بحيث كانت المقاومات الداخلية مستمرة و منتظمة فالخليفة عبد الله التعايشي هو أول المؤمن بدعوة المهدي و أكثرهم حماسا كما ينتمي إلى قبائل التعايشية في البقارة التي كانت تتميز بتنظيم قوى حربى[5]، لم تكن الثورة المهدية في حقيقة أمرها ثورة على مصر و الحكم المصري بقدر ما كانت ثورة على التدخل الأجنبي في واد النيل[6]، و لكن في النهاية فشلت الثورة المهدية و انتصر المصريين والبريطانيين و كان ذلك بسبب ظهور مجموعة من العوامل خاصة بعد وفاة المهدي في السنة الثانية بعد سقوط الخرطوم و ظهور الخلاف بين الخليفة عبد الله التعايش

---

[1]- عبد الله حسين:المرجع السابق، ج1، ص 218.

[2]- نعوم شفير: المرجع السابق، ص 220.

[3]- بناقا السني:أضواء على النظام القبلي و الإدارة في السودان، مطبعة الخرطوم، ص17.

[4]- سيرجي ستيمرنون:دولة المهدي، المرجع السابق، ص ص 82، 109.

[5]- نفسه : ص ص 120، 121.

[6]- جلال يحي :المرجع السابق، ص347.

والخليفتين شريف و ابن الحلو و سعي التعايش لإقامة ملك و مملكة و وقف حركات التجارة و انتشار الأوبئة و المجاعات و الأمراض و عدم رضا العالم الإسلامي و خليفة المسلمين عن الحركة المهدية و إنكارهم على صاحبها والمظالم و الفضائح التي ارتكبت من بعد أنصار المهدية و إعادة تنظيم الجيش المصري و أسلحته[1] ،كان ظهور الخلافات بين القبائل و إثارة الكراهية و البغضاء و خاصة بين الغرب و النيل فقد ال الحكم للخليفة عبد الله التعايشي بعد المهدي و كانت هذه الخلافات المذهبية و القبلية من أهم العناصر ضعف في حكومة المهدية منذ أن استقرت في أم درمان[2].

و على اثر ذلك قررت الحكومة الانجليزية إخلاءه و عين غوردون باشا لإخلائه وإخراج الجيوش المصرية منه. [3]

د- غوردون باشا في السودان و حروبه ضد المهديين

1.مولد و نشأة غوردون:

هو شارلس غوردون ولد في أسرة عسكرية في 28 جانفي 1833 في وولوتش لندن ابن الجنرال ماجور هنري وليام غوردون و اليزابيث اثربي، درس في مدرسة تؤنثون والأكاديمية العسكرية الملكية و بعد تخرج كملازم 1855 و عمل بعد ذلك في البعثة البريطانية الفرنسية التي راسلت إلى الصين ليبقى هناك لمدة 4 سنوات ثم توجه إلى

[1]- عبد الله حسين:المرجع السابق، ج1، ص 219.

[2]- بناقا السني:المرجع السابق، ص 21.

[3]- عمر طوسون: مصر و السودان، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، 2012، ص 15.

رومانيا[1] ،و أصبح يطلق عليه أسماء مثل غوردون باشا و غوردون الصيني كان ضابط جيش و عرف بحملاته في الصين و السودان[2].(انظر الملحق رقم 4 ص97).

2.غوردون في الخرطوم:

في سنة 1883 أرسل غوردون باشا إلى السودان دون[3] ،أن يعرف احد على وجه الدقة ما هي العملية التي أرسل من اجلها في حين الحكومة الخديوية التي أرسلته فكانت ترى أن مهمته هي المحافظة على الخرطوم و منطقة الجزيرة حتى تعرف الحكومة المصرية ماذا ستعمل لإعادة تنظيم السودان أما السير اللورد كرومر قنصل عام بريطانيا في مصر و ممثل الحكم الانجليزي فيها فكان يرى أن مهمة غوردون هي تنظيم إخلاء السودان من القوات المصرية[4]، بعد اختيار غوردون باشا للذهاب الى الخرطوم استدعي الى العاصمة لكي يتسلم التعليمات في يوم 18 جانفي 1883 و القيام بالمهام التالية كتابة تقرير للحكومة الانجليزية عن الموقف الحربي في السودان و عن الوسائل الواجب اتخاذها لضمان سلامة الحاميات المصرية الموجودة و سلامة المدنيين الأوروبيين في الخرطوم[5].

و كذلك دراسة أحسن الوسائل لتنفيذ الجلاء من داخلية السودان و كتابة تقرير عنها وكذلك عن طريق ضمان سلامة الموانئ المصرية في البحر الأحمر و حسن إدارتها[6] ،حمل غوردون معه فرمانيين بإمضاء و ختم الخديوي احدهما يعين غوردون حاكما عاما

---

[1]– توفيق طالب، سيد علي عالم: المرجع السابق، ص44.

[2]– محمد حداد الأفغاني:صفحات مجهولة من حياته، دراسات و وثائق، ط1، دار النبوغ للنشر و التوزيع، بيروت لبنان، 1997، ص 61.

[3]– عمر طوسون: تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية 1889–1869، ج1، مطبعة العدل الإسكندرية، 1937 ص108.

[4]– حسين مؤنس:أطلس تاريخ الإسلامي، ط1، القاهرة، 1987، ص 337.

[5]– جلال يحي: مصر الإفريقية و الأطماع الاستعمارية في القرن 19، دار المعارف،النيل، القاهرة، 1984، ص383.

[6]،نفسه : ص 383.

للسودان لإعادة الأمن إلي ربوعه و الثاني يعلن فيه أنه موقد لمهمة إخلاء السودان وإنشاء حكومة منظمة[1]، و بوصول غوردون إلى الخرطوم في 18 فيفري 1884 أخذ يعمل على تنفيذ سياسة الإخلاء و إصدار أوامره بإيقاف العمليات العسكرية ضد المهدي و بدأ بفرز الجنود المصريين من السودانيين لترحيلهم بالتدريج إلي مصر، و بعث إلي كرومر لاستقبال أول دفعة من النساء و الأطفال و الموظفين و الجنود في كورسكو ففي نفس الشهر تمكن غوردون من إرسال 1000 شخص[2]أما المؤرخ مكي شبيكة فيقدر العدد ب 1300 شخص[3]إلي مصر لكن سرعان ما دخل التباطؤ على عملية الترحيل لعدة أسباب أهمها حالة الفوضى التي سببتها تحركات المهدي صوب الخرطوم[4]، وكلف أحد الحاضرين بتلاوة الفرمان الأول الخاص بتعيين غوردون باشا حاكما على السودان على الحضور، و جاء فيه (...إنني بمقتضى هذا الفرمان قد سميت حاكما مفوضا على السودان لأنظر فيما حل فيه من المشاكل... و قد جئتكم وحدي غير مصحوب بالعساكر و الأسلحة ...و انتم تعلمون شفقتي عليكم و محبتي لكم من قبل فلا يعبث الباشبوزق بعد الآن في البلاد و لا ترون إلا ما فيه راحتكم و إنماء ثروتكم و نجاح تجارتكم و زراعتكم ...) [5]

و أول شيء قام به غوردون لما وصل إلى الخرطوم جمع جلسات مع القناصل والأعيان و العلماء و أذاع منشور قال فيه (أن السودان قد فصل عن مصر فصلا تاما وقد جئتكم حاكما عاما عليه فجعلت محمد احمد أميرا على كردفان و ألغيت الأوامر

[1]– مكي شبيكة:السودان بين الفرنسية 1819–1919، المرجع السابق، ص 198.

[2]– توفيق طالب، سيد عالم: المرجع السابق، ص63.

[3]– مكي شبيكة : السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص 326.

[4]– محمد فؤاد شكري: مصر و السودان، المرجع السابق، ص 335.

[5]– نعوم شفير:المرجع السابق، ص 765.

الصادرة بمنع الرقيق و تنازلت عن المتأخر من الضرائب سنتين في المستقبل) [1]، حاول غوردون أن يظهر للأهالي أنه جاء بعهد جديد للسودانيين فأمر بالإفراج عن المسجونين و باستعمال نار كبيرة أمام سراى الحاكم و حرق سجلات الضرائب التي لم تكن قد جمعت ثم بدأ بتنظيم مدينة الخرطوم[2] ،و في 26 فيفري 1884 أخذ غوردون طالب الحكومة البريطانية بإرسال حملة عسكرية لسحق المهدي و هذا ما كانت تعارضه حكومته و بعد أن تبين لغوردون عدم موافقة حكومته على إرسال قوات بريطانية هندية لفتح طريق سواكن بربر عرض استقالته في 9 مارس 1884 لكن حكومته و رفضت استقالته[3].

غوردون و حصار الخرطوم

حاصر المهدي الخرطوم لمدة 3 أشهر إبتداء من 27 أكتوبر 1884 إلي 26 جانفي 1885م[4] بجيش قدره من 40 ألف، حيث عزلها وقطع الطرق الموصلة إليها وهو الطريق الأول الذي يتجه شرقا عبر ميناء سواكن تولى قطعة الأمير عثمان دنقلة بسلسلة من المعارك و حروب العصابات.

الطريق الثاني: طريق كسلا، مصوغ تولى أمره مصطفى هدل من قبيلة بن عامر وانضمت إليه جماعات من الحلنفة و الهدندوة.

---

[1]– عبد الرحمان الرافعي: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال تاريخ مصر القومي من سنة 1882.1892،الطبعة الرابعة ،دار المعارف ،1983،ص،127.

[2]– جلال يحي: مصر الإفريقية و الأطماع الاستعمارية، المرجع السابق،ص391.

[3]– توفيق طالب، سيد علي عالم:المرجع السابق، ص 64.

[4]– محمد سعيد القدال: تاريخ السودان الحديث 1820، 1955، ط2، مركز عبد الكريم المرغلي دار الثقافي، ام درمان، 2002، ص 130.

الطريق الثالث: طريق يربط القضارف، القلابات، إهتم به المهدي بعد موقعة شيكان و ثم حصار الحاميات العسكرية في المنطقة و بالتالي عزل الخرطوم على العالم الخارج. [1]

بعد سقوط سنكات و طوكو و شمال الخرطوم و القضارف بمديرية كسلا ثم سقطت بربر و قتل فيها من الجنود الحامية المصرية نحو 1500 مقاتل انقطع الأمل في إنفاذ الخرطوم، و ظل غوردون مربوط بأمل أن يصله العدد و يبذل الجهد في تنظيم الدفاع عن المدينة و في غضون ذلك شعرت الحكومة الانجليزية بأن تركها لغوردون باشا محصورا في الخرطوم رغم مراسلاته كما اشتد به الحصار فاعتزمت إرسال نجدة من الجيش الانجليزي لإنقاذه بقيادة اللورد ولسلى. [2]

حملة ولسلى لإنقاذ غوردون

بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية أنها المسؤولة على حياة غوردون[3] ،أرسلت حملة لإنقاذ مكونة من 10 آلاف جندي بقيادة ولسلي ورود فرزبوار نائبا له[4] ،و بإعتماد مالي قدره 300 ألف جنيه وصلت الحملة إلى القاهرة في 10 سبتمبر 1884، ثم إلي حلفا في 5 اكتوبر 1884 و الهدف الرئيسي من الحملة هو إنقاذ الجنرال غوردون و الكولونيل نسيوارت و قسمت الحملة إلى فريقين احدهما بقيادة هربرت ستيوارت اتجهت نحو الصحراء و الثاني تسير بقيادة الجنرال أول في طريق النيل[5]، و في طريقها تعرضت إلى

---

[1]– توفيق طالب، سيد علي عالم:المرجع السابق، ص64.

[2]– عبد الرحمان الرافعي: المصدر السابق، ص 132.

[3]– سيرجي سمرنوف،:الدولة المهدية، المرجع السابق، ص 73.

[4]– ب.م.هولت:المهدية في السودان ترجمة جميل عبد مراجعة الرحيم مصطفى، دار الفكر العرب، بيروت، 1978 ص118.

[5]– عبد الرحمان الرافعي:المصدر السابق، ص 133.

هجوم المهديون و تأخر هذه الحملة في الوصول لأنفاذ غوردون باشا كان قد قتل من طرف أنصار المهدية و تم فتح الخرطوم في 26 جانفي 1885. [1]

السودان في عهد الخليفة عبد الله التعايشي

بعد وفاة المهدي انتهت المرحلة الأول للحركة المهدية و بدأت مرحلتها الثانية على يد أول المؤمنين بدعوة المهدي و أكثرهم حماسا لما ينتمي إلي قبائل التعايشية و البقارة وجاءت توليه لأمر المهدي[2] ، بعدما انعقد مجلسا يضم عبد الله التعايشي و علي دحلو و محمد شريف بن حامد، و صهر المهدي أحمد شوقي و أحمد علي قاضي الإسلام[3] ، بايعوه على الخليفة و هذه صورة المبايعة " بايعنا الله و رسوله و مهدية و بايعنا الخليفة عبد الله على المسمع و الطاعة و الانقياد لحكمك".

و بمجرد إستلام الخليفة عبد الله الحكم في السودان بدأ بسياسة داخلية متوازنة والتصدي لكل القوى الخارجية الطامعة في هدم كيان الدولة المهدية[4] ،حول الخليفة عبد الله قبائل غرب السودان من أهله البقارة إلي أم درمان ليكونوا سندا و حماية له و جعل لهم سورا من الخارج يحميهم[5] ،و نظم من قبائل الجعليين قوته العسكرية و عين عددا من القضاة للحكم بين الناس بموجب الكتاب و السنة و نقل العاصمة إلى أم درمان[6] وقسم التعايشي السودان إلي عدد من العمالات و هي عمالات دنفلة و عمالة كسلا وطوكو و اسند إدارتها إلي عثمان دقنه و عمالة الغرب و تضم القلابات و القضارف وبربر و عمالة كردفان و دارفور أطلق على مديرية فاشودة عمالة الشلك و جعل على

---

[1]– المرجع السابق، ص134.

[2]– سيرجي سمونوف:المرجع السابق، ص121.

[3] –Holt.p.m.the manadist state in the sudan,1881,1889.p120

[4]– نعوم شفير:المرجع السابق، ص 642.

[5]– مكي شبيكة :المرجع السابق، ص322.

[6]– داود بركات: المصدر السابق، ص130.

كل عمالة أو إقليم حاكما يسيطر على الجيش و الإدارة و يساعده موظفون في الأعمال لإدارية. [1]

و في الأخير ساهمت الأساليب المتعبة من طرف الخليفة لتوفير جميع الأسباب لإبقاء السلطة في يده و لكن أدت هذه التصرفات و الأساليب إلي ظهور العديد من القبائل المتمرد في أماكن متعدد من السودان و كانت أخطرها ثورة أبو جميزة في دارغور التي كادت أن تسقط حكم الخليفة عبد الله التعايشي في السودان. [2]

المبحث الرابع : التنافس الأوروبي المصري على بلاد السودان

أ-التنافس الأوروبي على بلاد السودان

لم يضل السودان على حالة بعد قيام الثورة المهدية و لذا تضافرت العوامل المختلفة على وجود إعادة غزو السودان و من ذلك عوامل و هو منافسة فرنسا و إيطاليا ولانجلترا في استعمار و داخلية تذمر السودانيين أنفسهم بعد نجاح الثورة المهدية[3]، و التوسع المصري على ساحل البحر الأحمر وخليج عدن في كل من الصومال و إريتريا و هرر وهي بذلك أرادت تكوين إمبراطورية تسبق الاستعمار الأوروبي، و لكن ارتباك الأوضاع المالية و ما تبعتها من اختلال سياسي و تدخل أجنبي انتهى بالاحتلال البريطاني لمصر ثم قيام الثورة المهدية و إلزام مصر بالجلاء عن ممتلكاتها الإفريقية ثم أصبحت القارة الإفريقية نهبا للاستعمار الأوربي[4] ،في 22 ماي 1885 بعد سقوط الخرطوم في يد الدارويش أتباع المهدي الدول الاستعمارية انتهزت الفرصة الذهبية لتحقيق أطماعها فاقتسمت أملاك مصر في السودان الشرقي و شرق إفريقيا كان نصيب انجلترا و حليفتها

---

[1]-المرجع السابق: ص131.

[2]-سيرجي سمونوف: المرجع السابق، ص135.

[3]- عبد الله حسين:السودان من تاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية، ج2، هنداوي، 2012، ص 35.

[4]- جمال زكريا قاسم:الأصول التاريخية للعلاقات العربية و الإفريقية، دار الفكر، 1996، ص 287.

ايطاليا إن اختاره انجلترا من أملاك مصر الجهات المقابلة لعدن فأجبرت مصر في 1884 على أخلاء بربرة و زيلع و احتلالها[1] ،و كونت منها ما يسمى بالصومال البريطاني بينما كان لنصيب ايطاليا ما عرف بالصومال الايطالي[2]، في 1892 قررت الحكومة الانجليزية إرسال حملة لاسترجاع السودان خاصة بعد ظهور أطماع الدول الاستعمارية المنافسة أما في مقدمتها فرنسا و استقطاع أطراف السودان و التوغل في أرضه. [3]

ضلت مديرية خط الاستواء بعيدة عن نفوذ الدراويش من بعد أن سحبت مصر كل حامياتها من السودان كما سيطرت ألمانيا على الأرض التي تقع جنوبها حتى إفريقيا الوسطى البريطانية و استغلت حركة البلجيك التنافس القائم بين فرنسا و انجلترا على احتلال أعالي النيل و إرسال حملات إلى منطقة بحر الغزال لضمها إليها و قامت انجلترا في 1894 بصفة دائمة تأجير جزء كبيرا من بحر الغزال كما أجرت لها جزء أخر بصفة مؤقتة و استطاعت فرنسا أن تقتطع جزءا أخر من مديرية بحر الغزال كما انتهزت الحبشة هذه الفرصة و استولت على هرر[4]، و بدأت الأطماع الفرنسية على وادي النيل تأخذ مظهرا جديا حين استولى الانجليز على مصر و استطاعوا أن يسبقوا الفرنسيين عليها وبدخول الانجليز إلى مصر كانوا يريدون القضاء على دولة المهدية و إتمام وادي النيل وكانت فرنسا تريد الاستيلاء على ما تبقى من أراضي وادي النيل التي لم تقع في يد

[1]– شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ افريقيا الحديثة و المعاصر، ط2، دار الزهرة للنشر و التوزيع 2002، ص 317.

[2]– محمد محمود السروجي:دراسات في تاريخ مصر و السودان الحديث و المعاصر، 1998، ص390.

[3]– شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: المرجع السابق، ص317.

[4]– محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص 312.

انجلترا و لم تكن البلاد سوى الأراضي السودانية التي كان يحكمها المهدي ثم من بعده الخليفة عبد الله التعايشي. [1]

كانت انجلترا تنافس فرنسا في كل ركن من أركان القارة الإفريقية و كانت كل من الدولتين تحاول سبق الثانية و تحاول أن تصل قبلها كان هدف انجلترا هو إبعاد الدول الأوروبية عن وادي النيل و التصدي لفرنسا كما دفعت إيطاليا ضدها و كانت إيطاليا قد انهزمت في موقعة عدوة و كانت مجهودات انجلترا تصطدم في كل مكان بمجهودات فرنسا.[2]

ب- حادثة فاشودة

مسالة فاشودة هي الآن موضوع المكالمة بين بريطانيا و فرنسا ظلت لإنجلترا عاملة السودان معاملة ملك لا مالك له فظلت تأخذ منه و تعطي حتى 1895 أي حتى اتفقت ألمانيا و إيطاليا و شعرت بثبوت قدمها في مصر كانت فاشودة قاعدة الحامية على مجرى النيل من البحيرات النابع منها[3] ،و خشيت انجلترا من ازدياد نفوذ فرنسا بعد التحالف الحربي بينها و بين روسيا في 4 ماي 1894 و أقدامها على احتلال السودان عن طريق الحبشة أو بحر الغزال و لهذا بدأت انجلترا تفكر في أواخر 1895 في استرجاع السودان و عندما عملت الحكومة الفرنسية بهذا التفكير عارضت معارضة شديدة لأنها لا تعترف بها لإنجلترا من مركز في مصر و حدث في ذلك الوقت أن انهزمت القوات الايطالية أمام الحبشة التي قامت فرنسا بمساعدتها، و خشيت انجلترا أن تضم السودان إلى جانب فرنسا[4] ،و لهذا وجدت انجلترا أن من مصلحتها الاعتماد على تأييد ألمانيا في استعادة فتح السودان ضد معارضة فرنسا و روسيا و نجحت في موافقة

[1]- ضرار صلاح ضرار :المرجع السابق، ص205.

[2]- جلال يحي: المرجع السابق، ص 484.

[3]- داود بركات: المصدر السابق ص135.

[4]- محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص 393.

دول التحالف الثلاثي ألمانيا و النمسا و إيطاليا و أما فرنسا و روسيا فقد عارضتها معارضة شديدة و احتجتها على تحمل الميزانية المصرية هذا العبء الجديد نتيجة إرسالها لحملة لاستعادة السودان[1] ،نجحت انجلترا في اتفاقيات مع ايطاليا و بلجيك و ألمانيا تأمين وادي النيل من نفوذ الدول الأوربية ما عدا فرنسا التي دأبت على مضايقة انجلترا في مصر و رأت أن تدبر حملة عسكرية تغرس العلم الفرنسي في فاشودة تستعمله سلاحا للضغط على انجلترا لإجلائها عن مصر[2].(انظر الملحق رقم 5 ص 85).

ايطاليا كان هدفها هو التوسع في شرق السودان و خاصة في منطقة كسلا بحجة الحماية وادي النيل و اقترحت ايطاليا على انجلترا التعاون معها بعمليات حربية غير أنها رفضت وقدموا اقتراحا أخر يرمي بإحتلال ثنائي لكسلا و تمكن ايطاليا من إحتلال كسلا بعد أن تغلبوا على جيش المهدية[3].

وعل إثر ذلك قررت بريطانيا تجهيز حملة مصرية بريطانيا للاحتلال السودان وقاوم الخديوي و الوطنيون المصريون هذه الفكر و لم يرحبوا بالقضاء على دولة عربية إسلامية بمساعدة بريطانيا و رفض صندوق الدين المصري الموافقة على إعطاء مصر المال اللازم لتغطية نفقات الحملة و لكن بريطانيا مصممة على القيام بالحملة[4]، و دارت محادثات بين الخديوي إسماعيل و ولي عهد انجلترا حول تولى صمويل بيكر قيادة حملة عسكرية إلى الجنوب لضم الأراضي الواقعة في فاشودة حتى البحيرات العظمى إلى أملاك الخديوية المصرية و قد أيد ولي عهد انجلترا تأليف هذه الحملة و شجع على إرسالها و تم الاتفاق بين الحكومة المصرية و صمويل بيكر على تعيينه حمكدار، لمديرية خط

[1]– المرجع السابق: ص 394.

[2]– مكي شبيكة: المرجع السابق، ص 424

[3]– نفسه: ص423.

[4]– إسماعيل احمد ياغي: المرجع السابق، ص 54.

الاستواء[1]، و تحركت الحملة بقيادة كتشنر و هي مؤلفة من 24 ألف مصري و 5 ألاف انجليزي و أنفقت مصر على هذه الحملة بحساب فتحته لها خزانة انجلترا لان فرنسا وروسيا أنكرت على مصر اخذ المال من الصندوق[2].

وصدرت التعليمات لكتشنر متابعة السير في النيل الأبيض إلى فاشودة[3]، و في نفس الوقت أرسلت فرنسا حملتين إحدهما تسير من غرب إفريقيا عابرة جنوب غربي السودان حتى تصل إلي فاشودة أما الثانية فتسير من الحبشة شرقا حتى تحتل كل الأراضي شرق فاشودة و لذلك اتفقوا مع الأحباش لمساعدة الحملة الشرقية للقيام بمهمتها[4].

عندما غادر مارشال فرنسا في ماي 1896 أعطى تعليمات بأن يتجنب آية صدمات عسكرية لأن قوته المكونة من 80 جنديا سنغاليا و 80 من الضباط الفرنسيين قوة صغير و بالفعل تقدم مارشال بقوته من غرب إفريقيا فوصل إلي فاشودة في 1898 واصطدم مع المهديين و استطاع الصمود و عقد معاهدة مع سلطان قبائل الشلك في سبتمبر من نفس العام تحت حماية فرنسا و رفع العلم الفرنسي على فاشودة[5]، زحف الجيش المصري بقيادة كتشنر باشا فالتقى بالسودانيين في أول ماي 1896 و استولي على فركة و وصل إلي كوشة ثم إلي دنقلة ثم ستولى على بربرة و في سبتمبر تقدمت المراكب فضربت أم درمان و هدمت فيه مقام المهدي و هجمت جموع الدارويش لكنهم انهزموا و دخل كتشنر أم درمان و استولى على معسكر الدارويش[6]، و وصل كتشنر إلي

---

[1]– جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص 290.

[2]– داود بركات: المصدر السابق، ص55.

[3]– شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ مصر و السودان الحديث و المعاصر، المرجع السابق، ص 339.

[4]– ضرار صلاح ضرار: المرجع السابق، ص 206.

[5]– رأفت غنيمي الشيخ : مصر و السودان في العلاقات الدولية، القاهرة، ص233.

[6]– داود بركات: المصدر السابق، ص 58.

فاشودة 21 سبتمبر 1898 على رأس كتبتين من الجنود بالإضافة إلى 5 سفن في النيل ووجد الفرنسيون قد وصلوا إليها و عندما تقابل كتشنر مع مارشان طلب منه الخروج من هذا المكان يكون بإتفاق الطرفان على رفع الراية المصرية على مسافة 700 باردة من الراية الفرنسية[1] ،و عندما تلقت فرنسا خطابا من بريطانيا يؤكد أن قيام الثورة في السودان لا يفقد الحكومة المصرية حقها في هذه الأرض و في 4 نوفمبر 1898 تأمر فرنسا رجالها بالانسحاب من فاشودة فقد كانت تدرك عجزها عن الاحتفاظ بوضعها هناك و انتهت المعركة بين كتشنر و الخليفة عبد الله التعايشي بمقتل هذا الأخير و ما يقارب 1000 من أتباعه منهم الصديق ابن المهدي، و هارون محمد شقيق الخليفة لنظر في تفوقهم في العدد و العدة[2].

ج- انعكاسات حادثة فاشودة على السودان

مسالة فاشودة ما هي إلا رمز والمهم ليس المدينة نفسها و إنما السيطرة على وادي النيل و بريطانيا تطالب بهذا الوادي بإسم مصر و أن المطالبة بوادي النيل ليست مسألة عاطفة أو كرامة و إنما هي بالنسبة لمصر مسالة حياة أو موت و كل التضحيات بذلك تصبح عبئا إذا وقعت منابع النيل في يد دولة معادية و الواقع أن حادثة فاشودة كانت فوزا كبيرا للاحتلال و صنائعة في مصر[3] ،إن موضوع فاشودة أهمية كبيرة من الناحية الاستعمارية الهامة و التنافس الاستعماري بين فرنسا و انجلترا خلال السنوات 10 أخيرة من قرن 19 كما أن له قيمة كبرى من ناحية إرتباط الوثيق بالمسالة المصرية و مسالة وادي النيل و أصبح إسم فاشودة هذه القرية الصغيرة على النيل الأبيض علما بين وقائع

[1]- علي إبراهيم عبده: المنافسة الدولية في اعالي النيل من (1880-1906) ، رسالة دكتورة، جامعة الاسكندرية، كلية الادب، القاهرة، 1958، ص 219.

[2]- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: المرجع السابق، ص 340.

[3]- علي إبراهيم عبده:المرجع السابق، ص258.

التاريخ العالمي[1] ،و حادثة فاشودة تنحصر في إنه كان أحد مظاهر المنافسة الشديدة بين فرنسا و انجلترا على الاستعمار في إفريقيا عموما و على تأسيس مناطق النفوذ في حوض النيل الأعلى بالذات خاصة و أن الفرنسيين شهدوا أن الانجليز يتوغلون في أراض أوغندا و يعقدون المعاهدات مع البلجيك و الانجليز كانوا يعتبرون السودان ملكا مباحا ورأى الفرنسيون أن يكون لهم نصيب مماثل في أقسام هذه الأملاك التي أخلاها المصريون في السودان. [2]

استحكمت الأزمة حلقاتها بوصول كتشنر و مارشان إلى فاشودة و كان أمام الطرفين إما التفاهم و المفاوضة السلمية أو المواجهة العسكرية و وقوع الحرب بين الدولتين و لكن فرنسا لم تكن على استعداد للدخول في قتال قد يعود عليها و على مستعمراتها بأوخام العواقب فأذعت للأمر الواقع و أمرت مارشان بالانسحاب و إخلاء فاشودة و تسوية الخلاف سلميا بالاتفاق على تحديد مناطق النفوذ بين أملاك ومستعمرات الانجليز و الفرنسيين في نهر النيجر و بمقتضى الاتفاق خرج حوض بحر الغزال و بحر العرب و بما في ذلك دارفور من دائرة النفوذ الفرنسي[3]، و كان لحادثة فاشودة وقع شديد في نفوس المصريين و اثر بالغ في مصر المسالة المصرية و الحركة الوطنية و عرفنا أنا لأزمة السياسية اشتدت بين انجلترا و فرنسا على اثر هذه الحادثة و كان ظن المصريين أن تتمسك فرنسا بموقفها و تفتح باب المسألة المصرية و تضطر انجلترا إلى الجلاء عن مصر مقابل جلاء الفرنسيين عن فاشودة[4] ،استطاعت قوات مارشان أن تحتل فاشودة على النيل الأبيض في يوم 7 سبتمبر 1898 قبل وصول الجيش المصري إليها بحوالي عشرة أيام و كانت فرنسا تأمل في مساعدة أصدقائها الأحباش الواقعين شرق

---

[1]–المرجع السابق : ص261

[2]– عايدة الغرب موسى: قرن الرعب الإفريقي– الغزو و المقاومة، دار البشير للثقافة و العلوم، ط1، 2014 ص171.

[3]– نفسه: ص ص 171، 172.

[4]– علي إبراهيم عبده:المرجع السابق، ص259.

فاشودة و عندما وصلت القوات المصرية غرب فاشودة أرسل كتشنر الى مارشان قائد الحملة الفرنسية[1]، و يطلب منه الانسحاب من فاشودة من ممتلكات مصر و جاهرت بأنه ليس لدولة أوروبية حق في أي جهة من جهات النيل[2].

عندما وجدت فرنسا أن انجلترا جادة في تمديد ما أصدرت أوامر بإخلاء فاشودة في 11 ديسمبر 1889 و عادة فرنسا عن طريق سبت و الحبشه[3] ،نتج عن ذلك أن حالة فرنسا كانت تدل على الحيرة و العجز التام ففي وسط الاضطراب الداخلي وجدت فرنسا نفسها غير مستعدة عسكريا و بدون المساعدة التامة من حليفتها و كان الانجليز عازمين على السير إلى نهاية الشوط و لذلك لم يكن هناك أي حل للفرنسيين غير السلم و كان لحادثة فاشودة كذلك تأثير كبير في موقف الخديوي و كان أول مظهر لهذه السياسة الجديدة زيارته للندن في 1900[4]، لم تنته مشاكل إسترجاع السودان بهزيمة الخليفة عبد الله التعايشي في واقعة أم درمان بعدما تعقبته جيوش الكولونيل كتشنر 24 نوفمبر 1899 و انهاء دولته[5]،و بهذه الحادثة خابت آمال المصريين في الاستقلال و نجح بعض رجالات مصر إلى الولاء بالاحتلال البريطاني و اكتساب رضاه و هذه الحادثة برهان على رسوخ أقدامهم في البلاد و قضت على أمال الوطنيين المصريين. [6]

---

[1]– محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص395.

[2]– نعوم شقير: المرجع السابق، ص943.

[3]– عبد الله حسين:المرجع السابق، ج22، ص 52.

[4]– علي إبراهيم عبده:المرجع السابق، ص 257.

[5]– عايدة الغرب موسى: المرجع السابق، ص 271.

[6]– علي إبراهيم عبده:المرجع السابق، ص 260.

الفصل الثاني :
السودان تحت الإدارة البريطانية المصرية

الفصل الثاني: السودان تحت الإدارة البريطانية المصرية

المبحث الأول: توقيع اتفاقية الحكم الثاني.

1.بنود اتفاقية الحكم الثنائي.

2.نقد الاتفاقية الثنائية.

المبحث الثاني: نظام الحكم المصري البريطاني على السودان.

1.الإدارة البريطانية في السودان وهياكلها.

- تقسيم السودان إلى مديريات.
- تعيين حكام بريطانيين على السودان.
- القضاء.
- التعليم.
- الخدمات الصحية.
- تكوين مجلس العلماء.

المبحث الثالث: سياسة الاستغلال الاقتصادي المصري البريطاني على السودان.

أ. حالة الاقتصاد السوداني خلال فترة الحكومة الثنائية.

1.الثروة الزراعية.

1.1.نظام ملكية الأراضي في عهد الحكم الثنائي.

2.1.قوانين ملكية الأراضي في عهد الحكم الثنائي المصري الإنجليزي.

3.1.مشروع الجزيرة الزراعي.

4.1. الضرائب.

5.1. الشركات الاستثمار الإنجليزية والأجنبية في السودان.

6.1. خطوط السكك الحديدية.

2. الثروة الحيوانية.

3. الثروة المعدنية.

الفصل الثاني: السودان تحت الإدارة البريطانية المصرية.

المبحث الأول : توقيع اتفاقية الحكم الثاني.

بعد القضاء على دولة الدراويش (المهدية) وقتل الخليفة عبد الله التعايشي في **14 نوفمبر 1898**[1]، والانتهاء من قضية فاشودة واستبعاد أنظار فرنسا عن المنطقة واحتلال القوات المصرية والإنجليزية أم درمان بقيادة كتشنر رفع العلمان المصري والإنجليزي على سراي الحكم العام[2]، وابرمت اتفاقية ثنائية بين الحكومتين المصرية والإنجليزية في**19 جانفي 1899**[3]، ووقعت عن الحكومة المصرية بقيادة وزير خارجيتها بطرس غالي وعن الحكومة البريطانية اللورد كرومر لتحديد نظام الإدارة الجديدة للسودان وقد وضعت السلطات التنفيذية التشريعية والقضائية في يد حاكم عام للسودان[4]، وقد تضمنت هذه الاتفاقية البنود التالية:

المادة الأولى: تطلق لفظة السودان في الوفاق على جميع الأراضي الكائنة في الجنوب الدرجة 22 خطوط العرض وهي أولا الأراضي التي لم تخلوها الجنود المصرية منذ 1882 وثانيا الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة ثم افتتحتها الآن حكومة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أما ثالثا هي الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتين.

المادة الثانية: نصت على استعمال العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عاد مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط.

1- عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق ص 161.

2- أمل عجيل: المرجع السابق ص 93.

3- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 317.

4 - ـــــــــــــــــــــــــــــــ : تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم: المرجع السابق, ص 76.

المادة الثالثة: بتفويض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلي موظف واحد يلقب حاكم عموم السودان ويكون تعيينه بأمر من خديوي ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر من الخديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية[1].

المادة الرابعة : تتضمن القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه جميع أنواعها وكيفية التصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام[2].

المادة الخامسة: لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام.

المادة السادسة: تتضمن المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان بيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكن بالسودان أو تملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول.

المادة السابعة: وجاء فيها لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضي المصرية حين دخولها إلي السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو ميناء أخرى لا تزيد قيمة الرسوم[3].

المادة الثامنة: عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من الجهات السودانية ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

1- مكي شبيكة: المرجع السابق، ص 466، 467.

2- محمد فؤاد شكري: مصر والسيادة على السودان، دار الفكر العربي، ص124.

3- محمد مهري كركوكي: رحلة مصر والسودان، مطبعة الحلال، القاهرة، 1914، ص 335.

المادة التاسعة: يعتبر السودان بأجمعه ما عادا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى ذلك إلي أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

المادة العاشرة: لا يجوز تعيين القناصل أو وكلاء القناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية[1].

المادة الحادية عشر: ممنوع منعا مطلقا ادخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه ويصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن[2].

المادة الثانية عشر: الاتفاق بين الحكومتين على الوجوب المحافظة منها على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة في 1890 فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية الاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها[3] .

وكان تحرير هذا الوفاق بالقاهرة في 19 جانفي 1899 وفي نفس اليوم تم تعيين اللورد كتشنر أول حاكم في خرطوم سردار الجيش المصري حاكما عام للسودان مع بقاء وظيفة السردارية في يده[4] ، ومن حلال هذه الاتفاقية يتضح أن بريطانيا أرادت حكما ثنائيا تنفرد به بالسلطة مع منح مصر بعض الامتيازات والابعاد النهائي للسيادة التركية عن السودان وكذلك ركزت بريطانيا على تعيين الحدود الشمالية للسودان وجعلت السلطات المدنية والعسكرية في يد الحاكم العام يعينه ويعزله الخديوي شرط موافقة إنجلترا وهذا يعني أن في النهاية القرار قرار بريطانيا ومنع تطبيق القوانين المصرية في السودان وإخضاع السودان للأحكام العرفية ومنع إدخال الرقيق والأسلحة النارية إلى السودان،[5] كما أن مصر ظهرت في الاتفاقية شريكا إسميا فقط إلي جانب بريطانيا بحرمان مصر من ما كانت تمارسه في سيادة عملية في السودان قبل عقد الاتفاق أما بريطانيا فحققت لنفسها من هذه

1- داود بركات: المصدر السابق، ص61.

2- عبد الله حسين: المرجع السابق، ج2، ص63.

3- نفسه : ج2، ص66.

4- محمد مهري كركوكي: المصدر السابق، ص336.

5- رأفت غنيمي الشيخ : المرجع السابق، ص ص 338، 341.

الاتفاقية حقوقا قانونية في السودان وانفردت بالإدارة والتشريع به خلافا لما جاء في نص الاتفاق[1].

نقد الاتفاقية :

نظر المصريون في توقيع اتفاقية 1899 بين اللورد كروم و بطرس غالي باشا بعد فحص هذا الاتفاق وقالوا أنه يعد باطلا للأسباب التالية:

1. لأن الحكومة المصرية أكرمت على إخلاء السودان ولأن الخديوي بمقتضى الفرمانات الشاهانية لا يملك حق النزول عن أرض مصر أو تابعة لمصر[2].

2. إن الفرمانات التركية تحركية تحرم على الخديوي إبرام اتفاقات سياسية وقد اعترفت إنجلترا بهذه الفرمانات.

3. لم يقترن الاتفاق بملكية السلطان العثماني للسودان وهو ملك له كما أن مصر كانت تابعة للسياسة التركية[3].

نظر رجال السياسيون إلى الاتفاق على أن الإنجليز نظروا إلي السودان المصري بعد إخلاله واستعادته وبعد ظهور الدول بمظهر الخمول والإهمال نظرة الطامع به وضمه إلي أملاكهم والسيطرة عليه وتكليف مصر بدفع نفقاته وأعبائه كما يرى رجال القانون أن هذا الاتفاق 1899 باطل كل البطلان لأن مصر ليس لها الحق في التعاقد مع إنجلترا لأن مصر ولاية عثمانية مهما بلغت درجة استقلالها لا يجوز لها أن تعقد اتفاقا دوليا[4].

تلقت الصحف العربية والأجنبية توقيع الاتفاقية باستنكار كامل وقد نشر الزعيم مصطفى كامل في جريدة اللواء مقالات انتقد فيها الاتفاقية واعتبر يوم توقيع الاتفاقية يوما

1- عبد الفتاح عبد الصمد منصور: العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي، 1899-1924، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993، ص94.

2- عبد الله حسين: المرجع السابق، ج2، ص66.

6 نفسه : ص66.

4- محمد فؤاد شكري: مصر والسيادة على السودان، المرجع السابق، ص129.

سيئا وقد انتقد رجال القانون الفرنسيون بالذات الاتفاقية على أساس[1] ، لم يكن للخديوي الحق في عقد مثل هذه الاتفاقيات مع الدول الأجنبية واعتبار المعاهدات الدولية (اتفاق لندن 1840 ومعاهدة باريس 1856 ومعاهدة برلين 1898) تحتم عدم المساس بأي جزء من ممتلكات الدولة العثمانية فهذه الاتفاقية فيها نقص واضح لهذه المعاهدات واستندت إنجلترا كمبرر واشتراكهما في حكم السودان وادارته إلى ما أسمه حق الفتح وهذا يخالف الواقع وكذلك وضعت الاتفاقية في يد الحاكم العام سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية أو سلطة الحاكم المختلفة في السودان وهي حقوق لم تكن بريطانيا تمتلك المساس بها[2].

المبحث الثاني: نظام الحكم المصري البريطاني على السودان

يعتبر اللورد كرومر هو العقل المفكر في وضع أسس الإدارة في السودان ووضع اتفاقية الحكم الثنائي واستغل المادة الثالثة التي تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية للحاكم العام والذي يتم تعيينه بأمر من الخديوي بعد أن ترشحه الحكومة الإنجليزية ويعزل بطلب من الحكومة البريطانية وموافقة الخديوي.

وبهذه المادة وغيرها جعل كرومر أمر السودان في يد الحاكم العام دون أن يترك ثغرة للحكومة المصرية للتدخل في إدارته[3] ولم تعد القوانين والقرارات الوزارية المصرية سارية المفعول في السودان ولم يبقى لمصر في السودان غير العلم وبعض القوات المسلحة الخاضعة لقيادة بريطانية وإعفاء جمركي للبضائع المصرية[4] ،وكان أول ما فعلوه البريطانيين هو أنهم عينوا للورد كتشنر حاكما عاما على السودان ووضعوا البلاد تحت الأحكام العرفية فيتسنى للحاكم العام أن يفعل ما يشاء دون تدخل من الرعايا

1- مكي شبيكة :السودان في القرن 1819-1919، لجنة التأليف والترجمة, القاهرة، 1947، ص307.

2- شوقي الجمل عطا ، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، المرجع السابق ص345.

3- ضرار صلاح ضرار: المرجع السابق، ص233.

4- أحمد ياغي، محمود شاكر: المرجع السابق، ج2، ص54.

الأوروبيين الذي عملوا على النزوح إلى السودان في سبيل التجارة[1] ،وكان الحاكم العام كتشنر أول هؤلاء الحكام ويحكم بقوانين وأوامر على شرط أن يعلم بتدابيره الدولتين الشريكتين في الحكم (مصر وبريطانيا) وكانت بريطانيا هي التي تقود وتمكن في تأمين النظام وارساء قواعد النهضة الاقتصادية والاجتماعية[2]، واقتصر دور مصر على تولي بعض الموظفين المصريين مهاما إدارية وعلى حفظ الأمن بواسطة كتيبة من جيش المصري[3].

1. الإدارة البريطانية في السودان وهياكلها:

تعاقب على السودان خلال مدة الحكم الثنائي تسعة حكام بريطانيون من أبرزهم كتشنر فكان أول حاكم حكم السودان 1899 ثم خلفه السريجت الذي تولى إدارة السودان لمدة 17 عام من 1900 إلى 1916 ثم السيرلي ستاك من 1916 إلى 1924 الذي قتل في القاهرة في نوفمبر 1924 وخلفه السيرجيو فري ارشر وساعده الحاكم البريطاني في إدارة السودان السكرتيرين إلى جانب الحاكم العام وجد السكرتير المالي والسكرتير الفضائي[4] ،ويشكلون في إجتماعات دورية مع الحاكم العام جهاز السلطة المركزية والنظام الذي وضع فقد كان امتداد للنظام العهد المصري التركي السابق أي قبل قيام ثورة المهدي بثورته فأصبح المسؤول عن البلاد الحاكم العام ويليه في المسؤوليات المديرون الذي يعينهم بعد تقسيم البلاد إلى مديريات ثم قسمت كل مديرية إلى أقسام أصغر هي المراكز[5]، يحكمها ضباط بريطانيون ويعاونهم ضباط مصريون مأمور ونائب مأمور ولم يختلف هذا النظام الإداري على النظام الأسبق في سيناه لكن الاختلاف كان في نوع الرجال الذين أعطيت لهم مسؤوليات الحكم وكان الحاكم دائما إنجليزيا يسن بأوامر دورية

1- توفيق المدني: تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، دمشق، القاهرة، 2012، ص24.

2- جوزيف كي زيربو: تاريخ إفريقيا، السودان، ترجمة يوسف شبي الشامي، القسم2، دمشق، 1944، ص1041,

3- أمل عجيل: المرجع السابق، ص99.

4- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم : تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، المرجع السابق ص 249.

5- ضرار صلاح ضرار: المرجع السابق، ص234.

القواعد الرئيسية المستلهمة من المبادئ التالية : كسب ثقة الشعب والزعماء وتأمين حرية الدين والتقاليد وكذلك تشجيع الإنتاج وسحق مسببين الاضطرابات بدون رحمة[1].

أما مديريات السودان كما نظمت بعد استعادته واقتطاع أطرافه فهي:

1- مديرية حلفا (حلفا والمحسن وسكوت).

2- مديرية دنقلة (ارقو ودنقلة الاودري والخندق والدية وكورتي ومروى).

3- مديرية بربر (الرباطات وبربر ومدينة بربر والدامر وشندي).

4- مديرية الخرطوم (مدينة الخرطوم وحدها).

5- مديرية الجزرية (الكاملين والمسلمية ورفاعية وودرملي وعبود والكوة القطنية وقوز أبي جمعة).

6- مديرية سنار (سنار وسنجة وواد مدني والرصيرص والدندر ودار الفونج وأبو نعامة).

7- مديرية بحر الغزال (مشروع الريك وديم الزبير وشامبي وشكوشك ورامبيك).

8- مديرية النيل الأعلى (كودوك وهي فاشودة التي غيروا اسمها).

9- مديرية كسلا (كسلا والقضارف والقلابات).

10- مديرية سواكن (سواكن وطوكر).

11- مديرية كردوفان (الابيض وباره والدويم وخورسي والنهود والشنوط والطيارة والدكن وتندك "جنوبي كردوفان" وجديد).

12- دارفور[2].

كم يتم تعيين على رأس كل مديرية حكام وكانوا هؤلاء الحكام جميعا البريطانيين وهو كالتالي:

1- جوزيف كي زيربو: المرجع السابق، ص1041.

2- داوود بركات : المصدر السابق، ص ص50، 51.

أ. **المفتش العام:** وظيفته بعد وظيفة الحاكم العام وهي أكبر وظائف الجهاز الحكومي في السودان ومن أعماله القيام بجولات في أقاليم السودان ليستطلع على أخبارها ويحل مشاكلها ثم يقدم التقارير إلى الحكام العام[1].

ب. **السكرتير يون** : وهم بمثابة مستشارين للحاكم العام كل في اختصاصه ومنهم السكرتير الإداري والمالي ومقرهم الخرطوم ويخضع لسلطتهم مدير المصالح مثل مدير السكك الحديدية...الخ .وكانوا كلهم من البريطانيين والسكرتير الإداري يشرف على جميع أمور الإدارة الداخلية بالسودان والسكرتير المالي يشرف على الشؤون المالية وكانوا دائما على اتصال مستمر بالحكام العام بالسودان[2].

ج. **المديرون:** وهم المسؤولين عن إدارة مديريتهم أمام الحاكم العام وعليهم تنفيذ قوانين الحكومة ولوائحها وأوامرها ولهم سلطات لا حدود لها في تعريف لشؤون المناطق الخاضعة لهم وكانوا يعقدون إجتماعات سنوية بالخرطوم لمناقشة المديرون و إلى حاكم عام السودان لاطلاعه على ما يجري في المديريات.

ح. **المفتشون:** كان يوجد بكل مديرية مفتشان إنجليزيان مهمتهما التجول في أنحاء المديرية والاشراف على تسير الادارة بها والتحقق من سلامة تنفيذ القوانين والاوامر المختلفة [3].

كما وضعوا على رأس كل إدارة من الإدارات الهامة في البلاد مدير والمفتش العام وقد شغلها سلاطين لمدة طويلة من نشوب الحرب العالمية الأولى أما المآمير ونوابهم فقد كانوا من المصريين من ضباط الجيش الفاتح ولكن هؤلاء الضباط الإنجليز ما لبثوا أن استبدلوا تدريجيا ببريطانيين من خريجي الجامعات اختيروا لتلك الوظائف حتى تتغير الإدارة من أيدي العسكريين إلى المدنيين والضرائب التي وضعتها الإدارة بإرشاد اللورد

1- عبد الفتاح عبد الصمد منصور: المرجع السابق، ص175.

2- المرجع السابق: ص156.

3- نفسه: ص177.

كرومر كانت خفيفة على كاهل السودانيين[1]، كما أنشأ مجلس الحاكم العام في 1910 وهو يتكون من الحاكم العام والسكرتيرين الثلاثة وأربعة من رؤساء الإدارات الخاصة ومن مهامه سن القوانين وإقرار الميزانية وإبداء الرأي في السياسة العامة وكذلك الاهتمام بالمشروعات العمرانية والثقافية الخاصة وقد تحملت الخزينة المصرية العبء لمال لهذه المشروعات ومن أهمها تعمير الخرطوم وإقامة قصر جديد للحكام مكان القصر القديم وأكملت السكك الحديدية التي كان الجيش المصري قد بدأها وقد وصلت السكة الحديدية 1910 جنوبي الخرطوم وبعد ذلك مد الخط الحديدي من الخرطوم إلى سنار وغربا إلى الابيض[2] ،ولم تهتم حكومة السودان برفع مستوى السكان أو التقدم بهم نحو الاستقلال الذاتي كما كانوا يدعون فلم يشترك السودانيون بالحكم بأي شكل من الأشكال ولم يؤخذ لهم رأي ولم تفتح أمامهم المناصب العالية[3] ،ومن أهم التطورات الإدارية إدخال نظام الحكم غير المباشر بالاعتماد على الإدارة الأهلية التي نظر إليها كبديل الاستخدام الطبقة المتعلمة في الجهاز الإداري[4].

2. القضاء:

أما جانب القضائي فقط كان القضاء المدني تحت سلطة السكرتير القضائي وقد وجد عدد من القضاة لكن أنشأت المحاكم الشرعية للفصل في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية والنظام القضاء الذي أقيم يتلخص في أن الجرائم تحاكم غالبا في المديريات التي ارتكبت فيها الجرائم فالصغيرة منها أمام القاضي يجلب بمفرده والكبيرة منها أم ثلاثة من القضاة بعد التحقيق الأول من قاضي واحد ويرأسها مدير وتسمى محكمة المدير[5]

1- ضرار صلاح ضرار: المرجع السابق، ص 234.

2- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص350.

3- أحمد ياغي، محمود شاكر: المرجع السابق، ج2، ص56.

4- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث، 1820-1955، ط2، مركز عبد الكريم، مير علي الثقافي، أم درمان 2002، ص223.

5- مكي شبيكة :السودان في القرن 1819-1919، القاهرة، 1947، المرجع السابق، ص314.

كما وضع كتشنر أول لوائحه وقوانينه في حق ملكية الأراضي وخاصة في المدن الكبيرة كالخرطوم وبربر ودنقلا وأصدر كذلك اللوائح التي تنظم الضرائب ولابد أيضا من وضع القوانين الجنائية والمدنية فقد تعاون المستر وليم برونيات الموظف بوزارة الحقانية في مصر مع المستر بونهام كارتر السكرتير القضائي لحكومة السودان في وضع القوانين عقوبات السودان والتحقيق الجنائي[1].

3. التعليم :

وضعت الأسس لنظام تعليمي حديث في عهد الحكم الثنائي وتم تعيين جيمس كري مديرا لمصلحة المعارف في 1900 ومن أهم إنجازاته فتح مدارس وابتدائية في وادى حلفا وسواكن وواد مدتي وأم درمان وفي 1902 افتتح اللورد كتشنر كلية غور دون التذكارية وقد فتح القسم الثانوي منها 1913 وقد ركز الاهتمام فيها على اللغة الإنجليزية وربطت الدراسة بالمناهج الإنجليزية وقد ترك التعليم في جنوب السودان لنشاط الجمعيات التبشيرية المسيحية وقد ساهمت مصر بنصيب النهضة التعليمية في شمال السودان[2] ،وعملت الإدارة البريطانية في السودان على تعليم وتدريب سودانيين[3] ،ليكونوا بديلا عن المصريين في الجيش والوظائف الإدارية الأخرى[4] ،كما افتتحت أول مدرسة للإناث في السودان القبطية في 1911 وفي عام 1916 افتتحت كلية الاقباط بالخرطوم وقد أنشئت فيها منطقة تعليمية تشرف على المدارس المصرية بها[5].

كما تم تسوية مشكلات الحدود إذا كان الحكم الجديد أن يستقر هيكله الداخل وتتركز الاتفاقية فإن مشاكل الحدود لابد من تسويتها مع إيطاليا والحبشة والكونغو البلجيكي وعلى

5-المرجع السابق: ص 314.

2- اسماعيل ياغي، محمود شاكر: المرجع السابق، ج2، ص56.

3- محمد عمر بشير: تطور التعليم في السودان، 1898-1956، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الثقافة، بيروت 1970، ص67.

4- رأفت غنيمي الشيخ: المرجع السابق، ص357.

5- شوقي الجمل عطا، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، المرجع السابق ص351.

هذا عقدت في 1902 معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة الإثيوبية لتسوية الحدود بين إثيوبيا والسودان، كما عقدت معاهدة مع إيطاليا لتسوية الحدود بين السودان وأريتريا كما عقدت اتفاقية مع الملك بلجيك لتسوية الحدود بين السودان ودولة الكونغو الحرة[1].

4. تكوين مجلس العلماء:

شكلته الحكومة في عام 1902 مقره جامع أم درمان وترأس المجلس الشيخ أبو القاسم أحمد هاشم وهو مجلس استشاري ترجع إليه الحكومة في المسائل ذات الطابع الديني وتألف من 12 عالما ووظيفته تقديم النصح والإرشاد للحكومة وكانت مهمة المجلس هي التعاون مع الحكومة التي سمحت بتشيد جامع الخرطوم وقررت أن تكون العطلة الأسبوعية الرسمية للحكومة يوم الجمعة وأن تكون العطلات الرسمية الأخرى مطابقة لأعياد المسلمين كعيد الفطر والأضحى[2].

5.الخدمات الصحية: أنشأت عدة مستشفيات في المدن الرئيسية وفتحت عام 1901 في كل من أم درمان، الخرطوم، وادي حلفا، برب، دنقلا، سواكن وكسلا كانت صغيرة وبعدما بنيت مستشفيات كبيرة في الخرطوم وعطيرة وبورتسودان في 1909[3].

المبحث الثالث : سياسة الاستغلال الاقتصادي المصري البريطاني في السودان

أنهكت الحروب التي استمرت منذ قيام المهدية السودان اقتصاديا، فالزراعة قلت والأيادي العاملة نقصت والتجارة اضمحلت والثروة الحيوانية تضاءلت فلما سيطر الحكم الثنائي على البلاد كان من أهم أغراضه رفع اقتصاديات البلاد إذا كان يريد أن يحيي فائدة من المواد الخام ويجد لمصنوعاته أسواقا جديد[4] ،وكان لابد من توسيع زراعة المواد الغذائية والنقدية وتطور المواصلات لتصل الحاصلات السودانية إلى العالم الخارجي عن

1-المرجع السابق، ص351.

2- عبد الحميد جنيدي: السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان، 1821-1956، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2015، ص159.

3- اسماعيل ياغي، محمود شاكر :المرجع السابق، ج2، ص57.

4- ضرار صلاح ضرار: المرجع السابق، ص 241.

طريق ميناء بحري والعمل على استغلال مياه النيل بطرق حديثة تضمن سلامة الري ثم إيجاد أسواق للحاصلات السودانية في الخارج وتشجيع رأس المال البريطاني خاصة استغلال ثروات السودان[1].

أ. حالة الاقتصاد السوداني خلال الحكومة الثنائية:

يعتبر السودان من الدول الغنية في باطنها إذ يمتلك جميع مقومات القوة الاقتصادية في جوف أرضه من معادن وغيره وأراض زراعية واسع تتميز بخصوبتها ومن أجل الوقوف على جوانب الاقتصاد السوداني خلال فترة الحكم الثنائي المصري الإنجليزي لابد من تقسيم النشاط الاقتصادي إلى روافده الأساسية وهي الزراعة والثروة الحيوانية والمعدنية[2].

1.الثروة الزراعية:

يمتلك السودان من المقومات الزراعية ما يؤهله لاحتلال الصدارة بين الأقطار العربية في إنتاج الغذاء وتم تقسيم الأراضي الزراعية في السودان إلى ثلاثة أقسام وهي كالآتي:

- **المنطقة الشمالية:**

وهي عبارة عن مستطيل يقع بين دائرتي عرض 22 شمالا و16 جنوبا وخطي الطول 36 شرقا و24 غربا ومساحتها نحو 236200 ميلا مربع وهي تشمل المديرية الشمالية بأكملها ويبلغ عدد سكانها نحو 600 ألف نسمة حسب سنة 1942 واستطاعت بأساليب الزراعة البدائية أن تنتج ما يكفي السكان وتصدر الفائض إلى الخارج وأهم حاصلاتها النخيل والقطن والقمح وبها جميع أنواع الفواكه والبقول[3].

- **المنطقة الوسط:**

1-المرجع السابق:ص 241.

2- عبد الحميد جنيدي: المرجع السابق ص323.

3- نفسه : ص324.

تقع بين خط طول 36 شرقا و24 غربا وبين دائرتي عرض 16 شمالا و10 جنوبا وتبلغ مساحتها نصف مليون ميل مربع وتشمل مديريات الخرطوم والنيل الأزرق وكسلا وكرد فان ودارفور وهي منطقة خصبة التربة معتدلة المناخ وتكثر فيها الغابات المختلفة وتمثل المنطقة الجزء الأهم في الاقتصاد السوداني[1].

- **المنطقة الجنوبية:**

وتشمل المنطقة الجنوبية في المديرية الجنوبية من السودان وهي المديرية الاستوائية ومديرية أعالي النيل ومديرية بحر الغزال وتبلغ مساحتها 200 ألف ميلا مربعا ومساحتها تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة إنجلترا وتكثر فيها الأمطار وبها العديد من المستنقعات تنتج كميات من الفواكه: الموز والمانجو والأناناس... الخ .وبعض الصناعات التجريبة ، مثل: البن، الشاي، قصب السكري والأرز، المطاط ,إلا أن بريطانيا عطلت استثمارها من أجل فصلها عن شمال السودان واضافتها إلي ممتلكاتها[2].

وفي ظل الاهتمام الحكومة بالصناعات الخفيفة والحرفية الموجهة للاستهلاك المحلي فقط وبسنها لقانون المعادن في 1899 فتحت باب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار واستغلال خيرات البلاد وقد اعترف اللورد كرومر في تقريره عن بتدهور الصناعة الوطنية في سنة 1905 إذ قال (إن المنتوجات الأوروبية حلت محل المنتوجات الوطنية وبانقراض المنتوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضا) غزت الصناعات الكبرى الأوروبية البلاد فأنشأت الأجانب المصانع برؤوس أموالهم وكان في إنشائها القضاء على الصناعات الصغرى الأهلية[3].

1.1. نظام ملكية الأراضي في عهد الحكم الثنائي: وكانت على النحو التالي:

- **الملكية الخاصة(ملكية فردية):**

1- عبد الحميد جنيدي: المرجع السابق، ص 324.

2- رأفت الغنيمي الشيخ : المرجع السابق، ص353.

3- عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق، ص ص189، 190.

اعترفت إدارة الحكم الثنائي بالملكية الخاصة للأراضي واعتبرت كل أرض ملكا لصاحبها إذ ما ثبت ذلك الشخص بالدليل المكتوب أو شهادة سابق ملكيته أو ملكية أسرته وما عاد ذلك اعتبر ملكا للحكومة واعتبرت كل زعماء القبائل بصفتهم ممثلين لقبائلهم وللحكومة مسؤولين عن الأراضي الواقعة ضمن الحدود المصرية شمالا إلي مدينة الخرطوم جنوبا ونتج عنها إقامة مشاريع زراعية كان من بينها مشروع الجزيرة إذ عملت الحكومة منذ 1904 على تسجيل الملكية في أراضي الجزيرة[1]،وكان تأسيس هذا المشروع في العشرينات لزراعة القطن باستخدام وسائل التقنية الحديثة[2].

- **الملكية الجماعية (ملكية قبلية) :**

ويسود الملكية الجماعية للأراضي في جميع مناطق السودان ماعدا الجهات الخاضعة للملكية الفردية فتمتد من شرق النيل الأزرق إلي حدود الحبشة ومن غرب النيل الأبيض إلي حدود السودان الفرنسي ومن قاعدة مثلث دلتا الجزيرة إلي البحيرات الاستوائية واتساع المساحة الزراعية وسهولة الري بالأمطار وقلة عدد السكان نشأ عن ذلك انعدام التنافس على الأرض[3] ، والملاك الزراعيون انقسموا إلى قسمين هما.

- **الوطنيين السودانيين:**

وهؤلاء تمكنوا من الحصول على أراض زراعية في السودان من خلال امتلاك بعض الشركات لمساحات من الأراضي الزراعية وعقود استغلال زراعي أو ترخيص الحكر لبعض المشاريع من الحكومة وكان من فئة ملاك الأراضي الزراعية الوطنيون السودانيون ومعظمهم من زعماء الطوائف الدينية ورؤساء القبائل التي استغلت وجود الاستثمار

1- عبد الحميد جنيدي : المرجع السابق، ص ص329، 330.

2- حسام الحملاوي : الشمال الجنوب والثورة، بدون تاريخ ، ص4.

3- ب-م هولت: المرجع السابق، ص144.

الزراعي وكان من أكبر هؤلاء الملاك الزراعيين السيد عبد الرحمن المهدي وانتهجت الإدارة الاستعمارية في سياستها الاقتصادية على كسب ود الوطنيين السودانيين[1].

- **الأجانب المستوطنين :**

ومن ملاك الأراضي الزراعية في السودان نجد الأجانب المستوطنين بالسودان ومنهم الشوام واليونانيين وهم الذين استفادوا من الظروف المواتية للاستغلال الاقتصادي ومن هؤلاء عزيز كفورى، ومسيو كنتوما خليوس الذين كان يملك مزارع ومتاجر واسعة في أنحاء السودان والإدارة البريطانية منحتهم كل التصاريح اللازمة لزراعة مساحات واسعة من الأراضي في الجزيرة وعلى طول النيل شمال والجنوب الخرطوم وسهلت لهم الحصول على القروض في إقامة مشاريع زراعية[2].

2.2.قوانين ملكية الأراضي في عهد الحكم الثنائي المصري الإنجليزي:

لقد أعطت إدارة الحكم الثنائي إهتماما لمسألة الأرض وتوظيفها ووضعت لها عدد من القوانين وكان ذلك أول عهد السودان بالتشريع المنظم للأراضي وقد وضعت لها قوانين خاصة بلغت 5 ومنها[3]:

أ. قانون الحقوق ونزع الأراضي 1899:

العام الأول للحكم الثنائي صدر قانون الأراضي التي لا تتأكد ملكيتها تابعة لأملاك الدولة ونص القانون على تشكيل لجنة لكل مديرية لفحص مسألة ملكية الأرض وخول لها إصدار قرارات نهائية بشأن الملكية واستطاع صاحبها إثبات ملكيته لها 5 سنوات متتالية أما الأرض التي تستغل فترات غير منتظمة أمام اللجنة فيعطى لمستغلها حق استغلالها

1- عبد الحميد جنيدي،:المرجع السابق، ص 331.

2- المرجع السابق: ص332.

3- نفسه: ص333.

بدون ملكية وإذا استطاع أي فرد اثبات ملكية سابقة لملكية جديدة فيكون أول من الثاني وينقل المالك الثاني إلى قطعة أرض جديدة مساوية في مساحتها للأول[1].

ب. قانون 1903:

حينما بدأت حكومة السودان مشاريع التنمية بالسودان بإقامة مشروع مد سكة الحديد في بعض المناطق أصدرت الحكومة قانون في 1903 أعطاها الحق في الاستلاء على أرض تحتاجها للصالح العام وعلى أن يعوض مالك الأرض بقطعة أخرى بعد الاتفاق معه[2].

ج. قانون تسوية وتسجيل الأراضي لعام 1905:

صدر هذا القانون في عام 1905 من خلال تقرير منع أي سوداني من بيع أرضه أو رهنها أو تأجيرها أو التخلص منها بدون الحصول على موافقة مدير المديرية[3].

د. قانون تقييد تصرف السودانيين في الأراضي 1918:

تضمن هذا القانون عدم جواز بيع أو رهن أو التصرف في أي أرض مالم يكن ذلك بموافقة المديرية ما عادا في حالة الوصية أو الإيجاز لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات وعندما يراد بيع الأرض تحصل المحكمة على صورة ما هو مدون في سجل الضرائب وتطلب إذا ألزم الأمر شهادة الشيخ أوسنت كل هذه القوانين المفيدة لبيع وشراء الأراضي لمنع المضاربات وانتقال الأراضي للأجانب والمصريين[4].

1- رياض زاهر: السودان المعاصر منذ الفتح المصري من الاستقلال 1821-1953 وكتبه الانجلو المصرية 1966 ص220.

2- محمد سعيد القدال: تاريخ السودان الحديث، 1820-1955، المرجع السابق، ص200.

3- نفسه: ص201.

4- عبد الحميد جنيدي: المرجع السابق، ص334.

هـ.قانون أرض الجزيرة لعام 1919:

هذا القانون حول الإدارة البريطانية انزع ملكية أية أرض تتبع لمساحة مشروع الجزيرة أو تظهر الحاجة إليها لإتمام الأعمال المرتبطة به أو نقل ملكية الأراضي إلي منطقة أخرى[1].

3.1.مشروع الجزيرة الزراعي:

تضمن هذا المشروع عدة مراحل كانت كالآتي:

دراسة مشروع الري كان من الطبيعي أن تتجه الأنظار للزراعة وإلي إستغلال مياه النيل وكان على ولاة وضع سياسة مائية موحدة بين مصر والسودان وظل المهندسون الإنجليز الذين يعملون في خدمة الحكومة المصرية يترد دون على السودان لدراسة النيل وروافده ومنابعه ويقدرون ما يجلبه من مياه في أشهر السنة المختلفة وحاجة مصر الحالية والمستقبلية ويدرسون أوضاع والخطط للمشروعات التي ستستغل بها مياه النيل وكانت خطة ذلك المشروعات إستفادة حاجة مصر أولا ثم إستخدام ما يفيض لحاجة السودان[2].

بعد دراسة المشروع رأي بعض الخبراء أن تحفز قناة في منطقة السدود من تحفظ المياه التي تضيع نتيجة إمتصاص كما تم تشجيع الزراعات المطرية وإستخدام الآلات الرافعة البخارية للأفراد والشركات وتشجيع زراعة القطن وكذلك مشروعات تخزين على بحيرة البرت وتانا والعقبات في تنفيذ هذه المشروعات هي مالية أولا لما تتطلبه من نفقات باهضة وسياسة ثانيا وخاصة فيما يتعلق ببحيرة تانا[3].

أما نفقات المشروع فتسدد من القروض التي عقدت في إنجلترا بضمان الحكومة البريطانية في سنتي 1913-1919و1920 ومجموع هذه القروض 13500000 جنيه ويتضمن المشروع إنشاء سد في مكوار وترعة رئيسية طولها 12 ميلا وعرض 35 ميلا

1-المرجع السابق: ص334.

2- مكي شبيكة: السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص488.

3- مكي شبيكة: السودان في قرن (1819-1919)، المرجع السابق، ص321.

منها[1] كما تركز مشروع الجزيرة "الري" على النحو التالي يقام سد في المنطقة ما بين الرصيرص وسنار وتخرج من ورافده ترعتان أحدهما بالبر الشرقي لتروي منطقة شرقي النيل الأزرق والأخرى بالبر الغربي لتروي منطقة الجزيرة وبذلك سمح السودانيين زراعة القمح في أزمن المسموح وبذلك يزاحم القمح الهندي في الأسواق الأوروبية[2] ، وفي سبيل تحقيق الهدف الزراعي سار إستغلال مياه النيل على مرحلتي الأولى باستعمال المضخات لضخ المياه في قنوات تصل إلى أحواض الزراعية والمرحلة الثانية كانت عبارة عن التفكير في بناء خزان بسنار لري أرض الجزيرة[3].

تجارب القطن كانت هذه التجار تبشر بمستقبل بأمر لهذا الحصول في الأراضي السودانية وقامت جمعية زراعة القطن في إنجلترا بمجهود لتحضير مشروع زراعة القطن في الجزيرة بعد تجار تجارب القطن فيه كمورد لأجود أنواع القطن[4].

4.1. الضـــرائب :

اهتمت إدارة الحكم الثنائي اهتماما بالغا بالضرائب وروي في ذلك حالة السكان والأوضاع الاجتماعية والمحلية ولهذا السبب كانت الضرائب منخفضة واستفادوا في فرض الضرائب على النظام المطبق في البلاد الإسلامية والذي يناسب أحوال القطر[5].

العشور: في الزراعات المطرية قد جعل الأساس لضريبة الحكومة غير أن المزارع مسلم لا يكتفي بما يخرجه للحكومة بل عليه إخراج العشر وتوزيعه على ذوي الحق حسب الأصول الشرعية ويقدر العشر بـ 1/10 للمحصول[6].

1- داود بركات: المصدر السابق، ص144.

2- مكي شبيكة : السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص490.

3- ضرار صلاح ضرار: المرجع السابق، ص242.

4- عبد الله الرزاق ابراهيم، عطا شوقي الجمل: مصر والسودان الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص ص350،351.

5- عبد الحميد جنيدي: المرجع السابق، ص370.

6- مكي شبيكة: السودان بين قرن (1819-1919)، المرجع السابق، ص323.

- **ضريبة النخيل:**

طبقت هذه الضريبة في المديريات الشمالية فقط وتفرض الضريبة على النخيل الذكر عندما ينفتح الزهر وفي حالة الإناث عندما تتحمل الثمرة وتقدر نسبتها 10% من قيمة المحصول وعادة يكون التحصيل في الربع الأخير من السنة عندما يكون المحصول في السوق.

- **ضريبة الأطيان:**

فرضت ضريبة الأطيان مباشرة بعد خضوع السودان تحت الحكم الثنائي الإنجليزي المصري على الأراضي الزراعية التي لا تروى بالأمطار وكانت في بداية الأمر محصورة في مدينة دنقلا ثم عمت أخيرا في بقية المديريات وتقدر قيمتها من (60-10) قرشا للفدان حسب مدى قيمة الأراضي حيث فرضت الحكومة 10 قروش على كل فدان في جزيرة آبا كان مزروعا وتخفيض حسب وفرة المحصول[1].

4.1. شركات الاستثمار الإنجليزية والأجنبية في السودان:

كانت السياسة البريطانية تعمل دائما على تشجيع الشركات الإنجليزية في شتى المشاريع السودانية وتسعى بهذا للإخضاع الاقتصادي السوداني لطلب الصناعة البريطانية متخذة في نفس الوقت السودان مركز لتصريف البضائع الإنجليزية[2]، كان هدف السياسة البريطانية في وادي النيل يدور حول القطن وذلك لحاجة المعامل والمصانع البريطانية له وما إن استقرت في السودان شرعت مباشرة في قيام بتجارب في زراعة القطن في وقت مبكر قام اللورد كرومر سنة 1902 أنه لابد من إقامة مشاريع

1- عبد الحميد جنيدي : المرجع السابق، ص ص370، 371.

2- رأفت الغنيمي الشيخ : المرجع سابق، ص353.

جديدة لزراعة القطن[1] وقد زرع القطن في جميع أنحاء السودان في كل من دنقلا، بربر وأراضي الجزيرة[2].

أ. شركات الاستثمارية في السودان وزراعة القطن:

حيث كان يزرع القطن من ماي إلي جويلية من كل عام ويبدأ جنيه في أواخر جانفي وينتهى جنيه في شهر أفريل عملت الادارة البريطانية اهتماما خاص بالزراعة القطن كجزء من سياسة الاحتلال من أجل توفير موارد الخام للمصانع البريطانية وتزويدها بالقطن لمنافسة الصناعات النسيجية الأمريكية والألمانية وذلك عن طريق القيام بمشاريع زراعية واعتمدت في هذه الزراعة على استخدام الري الصناعي واستغلالها لمياه النيل عن طريق إقامة مضخات وخزانات وتركزت زراعته حول النيل حيث كانت تستخدم في الري السواقي والشواديف كما استخدمت من المضخات الرافعة في مناطق الزراعية الحديثة التي تولتها بعض الشركات الأجنبية ولم يتعد إنتاج محصول القطن حتى عام 1923 حوالي 1800 فدان[3] .

بعد اعتماد على طرق وأساليب حديثة مثل اختيار بذور جديدة وانشاء مراكز للبحوث الزراعية ساهمت هذه التقنيات الحديثة في رفع إنتاج محصول القطن حيث أصبح القطن عماد اقتصاد البلاد وبالاعتماد عليه كليا تقريبا وأضحى المحصول النقدي الأول والاهم وتم دخل البلاد بانتظام ملحوظ على التوالي:

[1]– مكي شبيكة : السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص489.

[2]– حسين مؤنس : المرجع السابق، ص339.

[3]– عبد الحميد جنيدي : المرجع السابق، ص354.

يمثل الجدول قيمة صادرات القطن من قيمة جميع الصادرات في فترة ما بين (1920-1924).

العام	قيمة الصادرات	قيمة الصادرات من القطن	نسب القطن من إجمالي الصادرات
1920	4,712,65	1,693,00	36
1921	2,057,23	444,89	22
1922	2,298,77	405,23	18
1923	2,562,00	529,423	21
1924	3,562,00	1,617,660	45

يلاحظ من الجدول الإحصائي إن قيمة الصادرات من القطن في السنوات الأولى كانت منخفضة والسبب يعود إلى أساليب التقليدية في الزراعة وابتداء من عام 1922 أصبحت قيمة الصادرات من القطن في ارتفاع مستمر وعليه نستطيع القول بأن تطور وزيادة في إنتاج القطن إلي مشاريع الري التي أقامتها حكومة السودان واختيار البذور الجيدة من مركز البحوث الزراعية[1].

ب. شركة زيداب الإنجليزية:

منحت حكومة السودان في سنة 1905 امتياز لشركة زيداب الإنجليزية زراعة القطن وفي 1911 بدأت الحكومة تجربة زراعة القطن فأقامت محطة طلبات عند بلدة طيبة على الشاطئ الغربي للنيل الأزرق وحفرت الترع التي تأخذ مياهها من محطة الطلبات هذه التغذية 3 آلاف هكتار وبعد ذلك إلى 5 آلاف هكتار وعهدت حكومة السودان في القيام بهذه التجارب إلى نقابة زراعة القطن بزيداب في شمال الخرطوم وكانت نقابة زراعة السودان أيضا مسؤولية عن الترع الكبرى في كل ناحية بزرع القطن فيها

[1]- المرجع السابق : ص355.

وأن يكون القطن الناتج عن الزراعة 35% للحكومة و25% للشركة و45% الباقية تكون للمزارع[1] .

وأنشأت نقابة زراعة السودان في 1914 محطة طلبات جديدة في بركات لري 6 آلاف هكتار ثم أنشأت بعد ذلك محطة أخرى لري 19500 هكتار وكان استغلالها في سنة 1921 ومحطة رابعة في وادي النيل لري 30ألف وبدأ استغلالها في 1922 وكان هذا الاستغلال على قاعدة الزراعية 1/3 قطنا و1/3 ذرى و1/3 لوبيا و1/3 الباقي بغير زرع. وتبدأ زراعة القطن في السودان في جويلية والجني في ديسمبر حتى شهر ماي حيث تقوم بالزراعة مستأجرون سودانيون وتشرف على إدارته الشركة ويحتكر رأس مالها البريطانيون في الغالب[2].

ج. شركة السودان الزراعية:

وهي شركة بريطانية استثمرت أموالها في زراعة القطن الذي كان يلزم مصانع لانكشير وأنشأت عدة مشاريع على ضفاف النيل الأبيض وقررت الحكومة أن تقسم قيمة القطن إلى ثلاثة أقسام طبقا لنظام الشركة الزراعية 40% للمزارع و40% للحكومة و20% نفقات اللجنة التي تدير المشروع وموظفيها والحكومة تحصل على 60% من ثمار هذه المشاريع[3].

د. شركة أقطان كسلا :

واحتكرت هذه الشركة التابعة لشركة الجزيرة القطن في السودان و لقدا وافقت الشركة منذ عام 1913 إلى عقد اتفاقية رابحة مع الحكومة وبفضلها تأخذ الحكومة 35% وتأخذ الشركة 25% منه ويأخذ المستأجر 40% وعندما هبطت أسعار القطن في 1928

---

[1]– المرجع السابق : ص356.

[2]– نفسه : ص357.

[3]– عبد الحميد جنيدي : المرجع السابق، ص357.

انخفضت أرباح المستأجر فانخفضت تبعا لمأجور العمال الزراعيين ولم ترتفع من الأخرى بالرغم من الارتفاع الواضح في تكاليف المعيشة[1].

هـ. شركة السودان ماركنتايل:

هي إحدى الشركات البريطانية الكبرى في الخرطوم وتركزت أغلب أعمالها التجارية في تصدير القطن والماشية واستراد المواد الاستهلاكية كالأقمشة والعربات والآلات الزراعية والطلبات وكان لشركة فروع في الخرطوم وواد مدن وبورسدان[2].

و. شركات الاستثمار الأجنبية:

لم تمانع بريطانيا من قيام شركات الاستثمار الأجنبية ومن أهم ما قام بالسودان من شركات استغلالية ما يلي:

- الشركة الأجنبية الأمريكية بدأت أعمالها في 1904 بزراعة القطن بالسودان برأسمال قدره 80 ألف جنيه ثم ارتفع إلى 250 ألف جنيه وبلغت أرباحها 12,5%.
- الشركة الألمانية لتصنع الورق والوقود تأسست في 1908 كانت تقوم بقطع الغابات المائية المنتشرة في منطقة السدود لصناعة الورق والوقود.

وكانت كل هذه الشركات تتهرب عن دفع الضرائب وظلت تسعى للربح السريع ولا تولى اهتمامها بالتعوض بالاقتصاد السوداني وكونت رأسمالها من داخل السودان وكونت رأسمالها الخاص داخل السودان ونتج ارتفاعها رأسمال الأجنبي بسبب ارتفاع معدلات الأرباح وانخفاض أجور العمال[3].

2.3.خطوط السكك الحديدية:

في عام 1906 اكتمل خط سكة حديدية سواكن بربر وفي 1909 هو خط سكة حديدية من الخرطوم إلى مدني وكان الغرض منه ربط منطقة الجزيرة حيت خصوبة

1- المرجع السابق، ص357.

2- رأفت الغنيمي الشيخ: المرجع السابق، ص354.

3- عبد الحميد جنيدي :المرجع السابق، ص358-359.

الأراضي الزراعية[1] لعبت خطوط سكك الحديدية التي أنشأت في السودان منذ استرجاعه دورا هاما وبارزا في إصلاح وتقدم السودان منذ قيام الحكم الثنائي الإنجليزي المصري وكان الهدف من ذلك ربط البلاد بالحكومة المركزية في الخرطوم من ناحية ومن ناحية أخرى للفائدة الاقتصادية في مشاريع التنمية وتسهيل تنقل المنتوجات الزراعية فقد كان لها دور بارزا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهر ذلك من خلال ازدهار التجارة ونموها والذي انعكس على حياة المواطنين والأجانب التجار والوكلاء من المصريين والهنود واللبنانيين والإغريق خاصة في مدينة الخرطوم حيث يعمل معظمهم بالتجارة[2] وكذلك مساعدة في تكوين طبقة عاملة ذات خبرات فنية وكذلك ساهمت في نقل القوات العسكرية والقضاء على التمردات وأن خطوط الحديدية التي أنشأتها الإدارة البريطانية في السودان من حسنات ومن الآثار الإيجابية التي أدت إلي تطور وتنمية من الناحية الاقتصادية وكذلك تضمن إنشاء الخطوط الحديدية من أجل خدمة سياسية الاقتصادية الاستعمارية التي تميزت باستغلال خيرات البلاد[3].

2.الثروة الحيوانية:

السودان بلد غني بالثروة الحيوانية خاصة المواشي وهي تكثر في جنوب وغرب السودان ومما يدل على ذلك أن إحدى قبائل السودان تسمى بالبقارة وجاء هذه التسمية نسبة لما يملك أفرادها من الأبقار وعلاوة إلي الماشية توجد الجمال بكثرة وكذلك الماعز وتكثر تربية الجمال في مديريات كسلا والنيل الأبيض ودارفور وكردفان ومربوها يؤجرونها لتجارة أما للحمل أو الركوب وحكومة السودان مقصرة في عدم العناية بالثروة الحيوانية لتجاوز الصعوبات التي تعترض مربي هذه الثروة من انتشار الأمراض وعدم وجود المياه

[1]– ضرار صلاح ضرار: المرجع السابق، ص242.

[2]– عبد الحميد جنيدي: المرجع السابق، ص367.

[3]– نفسه : ص368.

الكافية في بعض الجهات[1] فالإدارة البريطانية أثناء فترة الحكم الثنائي لم تهتم بالثروة الحيوانية ومنتجاتها ونقلها إلي المواقع الذي يجب أن تحتله في التجارة الخارجية للسودان وظل تطويرها يعتمد على أسس تقليدية وفي مجال تصدير الماشية فقد صدرت حكومة السودان في عام 1909 حوالي 150 رأس من البقر و37 ألف رأس من الغنم وفي عام 1910 صدرت 5000 رأس من البقر و63 ألف رأس من الغنم[2].

3.الثروة المعدنية :

السودان بلد غني بالثروة المعدنية المختلفة من الذهب والفضة والحديد والفحم فمنطقة كردفان تكثر فيها صخور الكوارتر المكتا التي تتكون منها أنواع المعادن المختلفة ويكثر معدن الفحم في جهات دنقلا وفي الجهات الشرقية من السودان في حدودها مع الحبشة أما الذهب فيوجد في العتبر ودنقلا كما يوجد في فازو غلي وفي منجم أم باردي كما يستخرج بكثرة من مناجم بنى شنقول إلى جنوب سنار وهو يوجد بئرا ويعرف بالذهب الناري[3] ويوجد الحديد بكثرة في جهات طوكو وفي صحراء النوبة وبمديرية بحر العزال ففيها الحديد ما يغطى مساحته قدها 80 ألف كم^2 ويوجد الرصاص في مديرية دارفور، أما الملح يوجد على شكل كتل كبيرة على سطح الأرض ويوجد في سواحل البحر الأحمر[4] وخلال فترة الحكم الثنائي ظل القطاع الصناعي ضعيفا يساهم بأكثر من 1% من إجمال الناتج المحلي ولهذا فإن حرمان البلاد من الثروات الهائلة الموجودة في باطن أرضه يعد خسارة كبيرة للدخل الوطني لعدم جدية الإدارة البريطانية في كشف هذه الثروة في السودان ولا يعرف السودان سوى الصناعات الخفيفة والحرفية وبعض الصناعات التحويلية للمواد الخام المنتجة محليا مثل نسيج الخيوط القطنية بدويا واستخلاص الزيوت

---

[1]– محمود شاكر: المرجع السابق، ص327.

[2]– عبد الحميد جنيدي : المرجع السابق، ص327.

[3]– المرجع نفسه : ص327.

[4]– نعوم شقير: المرجع السابق، ص ص25–26.

والدباغة وتتميز هذه الصناعة بأنها صغيرة أو متوسطة أو أكثرها صناعات استهلاكية[1] وأقيمت عدة شركات أوروبية في البحث عن المعادن وشركات أخرى للتنقب واستخراج النفط[2] وسياسة الاقتصادية للحكم الثنائي البريطاني المصري للقطاع الصناعي حيث ساهم هذه الأخيرة بنسبة 1% من الدخل القومي للسودان وظل اهتمام الحكومة بالصناعات الخفيفة والحرفية الموجهة للاستهلاك المحلي فقط[3].

[1]– عبد الحميد جنيدي :المرجع السابق، ص328.

[2]– نعوم شقير: المرجع السابق، ص26.

[3]– أ– آدو بواهن : تاريخ إفريقيا العام 1880–1935،ج7، اليونسكو، 1992، ص465.

الفصل الثالث :

الطريق إلى الانفراد بالحكم البريطاني على السودان

الفصل الثالث: الطريق إلى الانفراد بالحكم البريطاني على السودان.

المبحث الأول: الاختلاف المصري البريطاني على إدارة السودان.

1. العوامل التي كانت وراء قيام ثورة 1919.
   - معاناة الفلاحون.
   - تبعية العمال.
   - تأثر المثقفون.

أ. الثورة وتطوراتها.

ب. نتائج الثورة على الجانب المصري السوداني.

- ظهور الجمعيات.
  - جمعية الاتحاد السوداني.
  - جمعية اللواء الأبيض.
  - إرسال البرقيات.

2. الوضع السودان في ظل تصريح 1922.

أ. اللقاءات الأول حول ادارة السودان قبل تصريح 1922.

ب. تصريح 28 فيفري 1922.

المبحث الثاني: اغتيال الحاكم البريطاني بمصر وتصاعد الخلاف.

1. مقتل الحاكم العام السودان السير لي ستيك.
2. انعكاسات حاثة مقتل السير لي ستيك.

المبحث الثالث: انسحاب مصر من السودان وانفراد بريطانيا بالحكم.

1. ثورة 1924 السودانية.
2. الانسحاب المصري من السودان.

المبحث الرابع: أثار الحكم الثنائي على بلاد السودان.

1. الجانب السياسي.
2. الجانب الاقتصادي.
3. الجانب الثقافي.

المبحث الأول: الاختلاف المصري البريطاني على إدارة السودان

1. ثورة 1919 المصرية

أ. العوامل التي كا نت وراء قيام ثورة 1919.

- **معاناة الفلاحون.**

أطلق عليهم (أصحاب الجلاليب الزرقاء) وهم يمثلون الطبقة الكادحة من المصريين وقد عانوا الكثير بسبب نظام الاحتكار الذي فرضه محمد علي وكانوا يسخرون في حفر الترع "هو أحد روافد نهر النيل" وتطهيرها كما سخروا في حفرة قناة السويس ولما قامت الحرب العالمية الاولى عاني الفلاح المصري الكثير فقد عمدت القوات الإنجليزية لمصادرة الحاصلات الزراعية ودواب الفلاح وماشيته ليسد طلبات جيوشها كما سخروا الفلاحين في حفر الخنادق وساقوهم إلي معسكراتهم للخدمة في القوات البريطانية وقد أدت الحرب والضائقة المالية التي تلتها إلي نمو الملكيات الزراعية الكبيرة على حساب صغار الفلاحين فزاد ذلك من سخطهم[1].

- **تبعية العمال.**

ومن بينهم عانوا الحرفيون من نظام الاحتكار ومن الاستغلال رؤوس الأموال الاجنبية وفتح المجال أمام الشركات الأجنبية ومنتجاتها وأدى إلي تصدع نظام الطوائف الذي كان سائدا في مصر إلي سوء حالة العمال[2].

- **تأثر المثقفون.**

يعتبرون أكثر الطبقات الفاعلة في ثورة 1919 لقوة هذه الطبقة بحكم احتكاكها الحضاري بالحضارة الغربية وبحكم شعورها بالظلم أكثر من غيرها من الطبقات نتيجة حرمانها من الوظائف الكبيرة وقد أدركت انجلترا خطر هذه الطبقة المثقفة على أطماعها

---

[1]– عطاء الله الجمل شوقي، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم : تاريخ مصر والسودان الحديث المعاصر، المرجع السابق ص286.

[2]– نفسه : ص287.

ولذلك عملت بكل الوسائل على محاربتها والتقليل من قيمتها[1]، ونظرا لمعانات هذه الاطراف سواء عمال أو مثقفون من السياسة الاستعمارية التي مورست عليهم من طرف البريطانيين وخصوص أثناء الحرب العالمية الاولى ظهر رد فعل من قبل كل شرائح المجتمع المطالبة بحقوقهم وحرياتهم وجاء هذا الرد في شكل ثورة 1919 ستظهر تطوراتها فيما يلي.

ب. الثورة و تطوراتها.

بدأت الثورة 1919 في القاهرة بمظاهرات الطلبة التي انطلقت في 9 مارس 1919 عندما وصل إليهم خبر القبض على سعد زغلول* ورفاقه ثم انضم عمال النقل وغيرهم إلى الثورة وقطعوا الخطوط الحديدية والتلغرافية لعرقلة اتصال القوات البريطانية التي كانت منتشرة في أنحاء البلاد كما وضعت الشعارات في الشوارع وانضم المحامون والتجار وشاركت المرأة المصرية في هذه الثورة وحتى قساوسة الأقطاب كان لهم الدور من خلال خطاباتهم بالكنائس و الائمة في المساجد كما كان مشايخ المسلمين يخطبون فوق منابر المساجد[2] ،وبذلك انتشرت الثورة من القاهرة إلى الدلتا والأقاليم وعلى أثر ذلك قابلتها القوات البريطانية بالعنف والقسوة فحرقت القرى المجاورة للخطوط الحديدية والتلغرافية وتم القضاء على العديد من المتظاهرين، كما اشترك البدو في هذه الثورة ولما قبض علي سعد زغلول وصاحبه تولى على باشا الشعراوي رئاسة الوفد مؤقتا واتخذ بيت سعد زغلول مركز للنشاط الوطني وأرسلت برقيات الاحتجاج عل اعتقال زعماء الامة كما أرسلت الكتب إلى السلطان العثماني فؤاد تطالبه بالوقوف في صف الشعب في هذه

---

[1]– المرجع السابق : ص287.

* سعد زغلول: 1880–1927، سياسي وطني وزعيم الثورة الوطنية الديمقراطية بمصر في 1919 ولد حوالي عام 1860 بقرية ابيانة، حفظ القرآن ودرس الحساب بالقرية عمل معاونا بوزارة الداخلية، ساهم في الثورة العربية ثم انتخب رئيسا لمجلس النواب في عام 1926 حتى وفاته، كان لدى المصريين رمزا للجهاد... إلخ، أنظر موسوعة السياسية الجزء3 عبد الوهاب الكيالي، ص162.

[2]– فيصل محمد موسى: المرجع السابق ؛ ص 273.

الأزمة[1]وجراء ذلك انزعجت الحكومة البريطانية للأوضاع التي ترتبت على سياستها فعينت الجنرال اللنبي مندوبا ساميا لتحقيق ما يلي:

- القضاء على الاضطرابات القائمة وإعادة النظام للبلاد.
- القيام بتحريات دقيقة لمعرفة أسباب شكاوى الشعب.
- القضاء على الشكاوى التي يجب على العدالة النظر فيها و إزالتها[2].

- كما منعت السلطات العسكرية الوفد المصري من السفر إلي لندن لعرض قضيتهم ولم تكتفى بذلك بل أدخلت زعماء الوفد لسجن ورحلتهم إلي منافيهم في مالطة وقامت الثورة على شكل مظاهرات شعبية صاحبت هجمات الانجليز وقطعت وسائل المواصلات واستدعى الامر من جانب السلطات العسكرية إعلان حالة الطوارئ وقاموا المصريون العاملون في المدن السودانية بمظاهرات حاملين الإعلام تأييد للاستقلال مصر[3].

وعلى ضوء مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن في حق الشعوب في تقرير مصيرها تكون وفد من زعماء القبائل السودانية والزعماء السودانيين وسمى هذا الوفد بوفد الولاء وكان هذا الوفد يضم "علي المير غني زعيم الختمية ؛وعبد الرحمن زعيم الانصار؛ والطيب الهاشم المفتي ؛وأبو القاسم أحمد هاشم رئيس لجنة العلماء ؛واسماعيل الازهري .[4] و في شهر نوفمبر 1919 عقد الضباط المصريون اجتماع في ناديهم ووقعوا على مذكرة لتأييد استقلال مصر وقد وزع منشور معادا لبريطانيا بعنوان " نداء إلى أهالي السودان يطالب باستقلال وادي النيل"[5].

---

[1]– شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم : تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص291.

[2]– المرجع السابق : ص292.

[3]– عبد الحميد جنيدي : المرجع السابق، ص386.

[4]– فيصل محمد موسى: المرجع السابق، ص273.

[5]– عبد الحميد جنيدي: المرجع السابق، ص386، 387.

ج. نتائج الثورة على الجانب المصري في السودان.

وعلى أثر التطورات التي حدثت في مصر من تشكيل عصبة الامم ومبادئ وليسن الأربعة عشر كل هذا ساهم في تكون الجمعيات التي تسمت بالمناهج العمل السري التي كان لها أهداف سياسية على نطاق واسع في السودان وهي كالآتي:

- **ظهور الجمعيات.**

➢ **جمعية الاتحاد السوداني.**

تأسيس في عام 1921 وعندما كانت مصر تسعى جاهدة لنيل حريتها مع تمسكها بإخراج النفوذ الانجليزي من السودان واضعافه قرأ ناظر كلية غوردون لبعض الخريجين مقالا ينادي بمبدأ " السودان للسودانيين " وإن السياسة الانجليزية يجب أن تؤيد هذا المبدأ وتعمل له والغاية من هذه السياسة هي فصل قضية السودان من القضية المصرية[1]. وفي نفس الوقت من السنة نشأت جمعية " الاتحاد السوداني " السرية التي تكونت من بعض الموظفين من خريجي المدارس ومن بعض شبان الأعمال الحرة وبعض الطلبة في كلية غوردون وكانوا يتبعون تطور نضال المصريين من أجل حريتهم ويتناقشون فيما بينهم في مجالس نادي الخرجين ثم انتقلت المناقشة في المنازل وكان نشاطهم يتركز في توزيع المنشورات تنادي بمناهضة الحكم البريطاني ونجحت في ارسال طلبة لإتمام تعليمهم في مصر وكانت هذه الجمعية تعمل بطريقة سرية تربطهم المبادئ والصدقات واغلبيتهم من موظفي الحكومة والطلبة[2].

➢**جمعية اللواء الأبيض.**

تأسست في عام 1923 على يد الملازم الاول علي عبد اللطيف كان جنديا في الجيش المصري وأتم تعليمه بالخرطوم والتحق بالمدرسة الحربية تخرج منها 1914 كما عرف بمبادئه وا خلاقه وطيب المعشر ومن أساليب هذه الجمعية .

---

[1]– مكي شبيكة : السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص523.

[2]– نفسه : ص524.

– **أسلوب الإضراب:** استخدمت هذه الجمعية أسلوب الاضراب العام ولكن لم يكتب لها النجاح بسبب ضعف تعليمهم واضعاف الموظفين من جانب البريطاني.

– **جمع التوقيعات:** اعتمدت جمعية على أسلوب التوقيعات من التي تثبت تمسك السودانيين بالوحدة مع مصر وقسمت الجمعية من أجل هذا الأسلوب إلى مناطق وعينت على كل منطقة مسؤول كانت من مهامه جمع تلك التوقيعات[1].

- **إرسال البرقيات.**

أرسلت جمعية اللواء الأبيض برقيات إلي مختلف الجهات إعلان مبادئها أو احتجاجا على سياسة البريطانية أو توجيه مطالب الجمعية والشعب السوداني إلي حكومة السودان ومن أشهر تلك البرقيات التي أرسلت في 16 ماي 1924 إلى حاكم عام السودان السير لي ستيك ليرفعها بدوره إلي البرلمان المصري والبرلمان البريطاني[2] ؛حيث تركز نشاط هذه الجمعية المطالبة المصرية بالاستقلال الكامل لمصر والسودان[3].

2. الوضع السودان في ظل تصريح 1922.

أ. اللقاءات الأول حول ادارة السودان قبل تصريح 1922.

بدأت المفاوضات بين الطرفين مصرية والانجليزية عقد اجتماع بين مكدونالد ولورد اللنبي المندوب في مصر والسير لي ستيك حاكم السودان العام كانت نتيجته أن تخرج مصر من السودان أن لم تتعاون مع بريطانيا في استمرار الوضع كما نصت عليه اتفاقية 1899 وفي حالة انفراد البريطانيين بالحكم في السودان لابد من تكوين قوة دفاع سودانية خالصة ينفق عليها من عائدات زراعة القطن في الجزيرة وانتهت هذه المفاوضات بالفشل بين الطرفين[4] ،ولما وجدت انجلترا ضرورة إلغاء الحماية تهدئة ثورة المصرية ونظرا لعدم

---

[1]– عبد الحميد جنيدي : المرجع السابق، ص398.

[2]– نفسه: ص398.

[3]– مكي شبيكة : السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص525.

[4]– نفسه : ص ص529، 530.

قبول وجهة النظر الانجليزية في المفاوضات من جانب الوفد المصري رأت ان تلجأ إلى حل من جانبها وحدها ألا وهو إعلان تصريح 28 فيفري 1922[1].

ب. تصريح 28 فيفري 1922.

بعد فشل المفاوضات انتهجت انجلترا لإصدار تصريح من جانبها بوضع الامور في مصر والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وانتهت حمايتها على مصر وبما أن العلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية الإمبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية[2]:

1.انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

2.حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (يحل محل الإجراءات التي اتخذت باسم السلطان العسكري) تلغي الاحكام العرفية التي أعلنت في 2 نوفمبر 1913.

3.حينما يحين الوقت الذي يسنى فيه إبرام اتفاقيات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور التي بينها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الطرفين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي[3]:

أ. تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر.

ب. الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

ج. حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.

د. السودان.

وعلاوة على هذا التصريح بدأت مصر بتنفيذ التصريح بصفة عملية رغم عدم موافقتها عليه رسميا وشعبيا وترتب على ذلك إعادة منصب وزير الخارجية الذي ألغى في

---

[1]– محمد محمود السيروجي : المرجع السابق، ص 398.

[2]– نفسه: ص399.

[3]– عطا شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم : تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، المرجع السابق ص299.

ظل حمايته وأصبح لمصر ممثل سياسي وقنصلي وبدأ في وضع دستور 1923 وأن يتخذ نظام الحكم فيها النظام الدستوري النيابي وبعدها عاد سعد زغلول لمصر وبدأ في ممارسة أعماله[1].

المبحث الثاني : اغتيال الحاكم البريطاني بمصر وتصاعد الخلاف

1. مقتل الحاكم العام السودان "السير لي ستيك" :

عندما عاد سعد زغلول لمصر وبدأ في ممارسة أعماله اعترضته سلسلة من الخلافات بينه وبين الملك استنادا إلي مواد الدستور التي تنص على أن الملك لا يمارس صلاحياته إلا من خلال الوزارة و إلا ينفردوا بها دون استشارتها وموافقتها وفي ذلك الوقت حدث مالم يكن في الحسبان[2].

وفي هذا الوقت كان السير لي ستيك عائدا من اجازته في إنجلترا ومر بالقاهرة بصفة قائد للجيش المصري لإنجاز اعماله في وزارة الحربية المصرية وأثناء خروجه من مكتبه في طريقه إلي منزله وذلك حوالي الساعة الثانية بعد ظهر إذا أطلق خمسة أفراد الرصاص عليه يوم 19 نوفمبر 1924 وكانوا من المصريين المتحمسين لقضيتهم وتوفي متأثر بجراحه في مساء اليوم التالي على الساعة 11سا و50د [3].

اهتزت البلاد هزة عنيفة لهذا الحدث الجلل الذي سيكون له أوخم العواقب على البلاد وعلى أثر ذلك ثارت الحكومة الانجليزية وحملت صحافتها حملة شديدة على وزارة سعد زغلول وتهمته بإثارة الشعور المصري ضدا انجلترا وغضب المندوب السامي الانجليزي غضبا شديدا ووجه انذارين لمصر في 22 نوفمبر 1924[4].

---

[1]– المرجع السابق: ص401.

[2]– محمد محمود السيروجي : دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص401.

[3]– مكي شبيكة : السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص530.

[4]– حسام حملاوي : المرجع السابق، ص6.

2. انعكاسات حادثة مقتل السير لي ستيك:

نتج على هذه الحادث أن وجه المعتمد البريطاني بمصر اللورد اللنبي انذارا إلي سعد زغلول رئيس وزراء يحتوى هذا الإنذار البنود التالية[1].

فبناء على ذلك تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية ما يلي:

1.أن تقدم اعتذار كافيا وافيا على ما حدث في القاهرة.

2.أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات.

3.أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهر شعبية سياسية.

4.أن تدفع في الحال إلي حكومة نظرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه.

5 .أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأخيرة بإرجاع جميع الضباط المصرين ووحدات الجيش المصري البحة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التفصيلات التي ستعين فيما بعد.

6.أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد من المساحة التي تزرع في الجزيرة من 300 ألف فدان إلى مقدار غير محدد تبعا لما تقتضيه الحاجة.

7.أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشؤون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر وإذا لم تلبي هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان[2].

هذا ولم يكن الاغتيال في الواقع للتخلص من حكومة الشعب التي دأبت منذ تشكيلها في مارس من نفس العام علي المطالبة بفتح باب المفاوضات مع انجلترا بشأن

---

[1]– ضرار صلاح ضرار : المرجع السابق، ص260.

[2]– محمد محمود السيروجي : المرجع السابق، ص ص402، 403.

اقرار حقوق مصر فيما يتعلق بالتحفظات الأربعة والتي تجاوبت مع الامان القومية خاصة فيما يتعلق بالسودان لدرجة جعلت المندوب السامي البريطاني يضيق ذرعا بسعد وزملائه من الوطنيين ويتحيل الفرص للتخلص منهم ويسعى جاهدا إلي تأييد خصوم سعد وحكومته[1]، وحمل لورد اللنبي التبليغ لرئاسة مجلس الوزراء وسلمته لسعد زغلول وما كان سعد على استعداد لتنفيذ كل بنود التبليغ وترتب عليه استقالة سعد زغلول باشا 23 نوفمبر فألف زيور أحمد باشا مجلس الشيوخ وزارة جديدة قبلت المطالب البريطانية التي جاءت في الإنذار البريطاني ومنها سحب الجيش المصري في السوداني[2].

وكان لهذه الحادث وقع الصدمة على سعد زغلول واضطر قبل تقديم استقالته إلي الاستجابة إلي المطالب الأربعة الأول ألا وهي الاعتذار وتعقب الجناة ومنع المظاهرات ودفع الغرامة ولكنه أمتنع عن الاستجابة للمطالب الثالثة الباقية لأنها تتعارض مع الاتفاقيات الموقعة مع انجلترا ثم قدم استقالته وكان هذا خطأ كبير من سعد زغلول فكان عليه أن يبقى في منصبه دون الاستجابة لمطالب انجلترا لأنه منتخب من قبل الشعب ولكن استجابة لبعض المطالب قد شجع من جاء بعده أحمد زيور باشا على أن يستجيب إلى بقية المطالب وهذا ما حدث بالفعل[3] ،ونتج عن هذه الحادثة أيضا أن طلب اللورد اللنبي من سعد زغلول أن يأمر ضباطها وجنودها من المصريين الانسحاب من السودان في ظرف 24 ساعة وطلب إخلاء جميع الموظفين المصريين من الأراضي السودانية وأن يكون لحكومة السودان الحق في زراعة أية مساحة تريدها من مياه النيل دون التقيد بحق مصر في استخدام تلك المياه وتحت التهديدات البريطانية اضطرت حكومة سعد زغلول إلى الاستقالة[4] وحتى لو لم يتم اغتيال السردار فإن البريطانيين كانوا يتدبرون في كيفية

---

[1]– رأفت غنيمي الشيخ : مصر والسودان في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص381.

[2]– عطا شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم : تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، المرجع السابق ص302.

[3]– محمد محمود السيروجي : المرجع السابق، ص403.

[4]– ضرار صلاح ضرار: المرجع السابق، ص261.

التخلص من وزارة سعد زغلول الشعبية واحلال وزارة أخرى متعاونة معهم ولنا في قول اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني تعليقا على حادث مقتل السردار ما يؤكد أن كل ما حدث كان متوقعا[1].

المبحث الثالث: انسحاب مصر من السودان وانفراد بريطانيا بالحكم.

1. ثورة 1924م السودانية.

شارك في هذه الثورة رجال الجمعيات الوطنية السودانية خاصة جمعية الاتحاد السوداني واللواء الأبيض وأنضم إليهم العديد من الفئات والهيئات والطلاب والعاملين والموظفين وتشمل حركتها كل أجزاء السودان وذلك عندما اغتيل السير لي ستيك حاكم عام السودان البريطاني في أحد شوارع القاهرة فقررت الحكومة البريطانية إجلاء الحاميات المصرية كعقوبة للمصريين ولما كان برنامج جمعية اللواء (وحدة وادي النيل) فقد حدثت مظاهرات عسكرية شارك فيها طلبة الكلية الحربية واغتالوا عددا كبيرا من البريطانيين[2].

كانت فكرة الانجليز عن ثورة 1924 أنها نتيجة دعاية مصرية وتأييد مالي مصري وبذلك لم تكن حركة قومية سودانية وظهر أثر هذه الفكرة على بعض السودانيين الذين تأثروا بالدعاية الانجليزية ونادوا بفكرة " السودان للسودانيين " كفكرة مضادة ولكنهم لم يتخذوا خطوات لا تنزع حريتهم ممن يكتبونها وهم الانجليز طالما أنهم يناهضون المصريين وحدهم ولم يطالبوا باشراك في الحكم أو تدرج نحو الحكم الذاتي والاستقلال[3] أما فريق الثورة ضد الانجليز سواء منهم رجال جمعية اللواء البيض أو طلبة المدرسة الحربية أو الجنود والضباط من السودانيين ممن دخلوا في معركة هذا الجيش الانجليزي

[1]– رأفت غنيمي الشيخ: المرجع السابق، ص381.

[2]– فيصل محمد موسى: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، جامعة بنغازي، 1997، ص273.

[3]– مكي شبيكة : السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص532.

فكانوا يرون بأعينهم استئثار الانجليز بالنفوذ والسيطرة ويرون عجرفة الحاكم واذلا لهم للشعب[1].

2. الانسحاب المصري من السودان.

عندما صدرت الاوامر من السلطات الانجليزية إلي وحدات الجيش المصري بالسودان بالعودة إلي مصر رفضت هذه الوحدات تنفيذ هذه الأوامر إلا إذا صدرت من الحكومة المصرية بأمر الانسحاب مع ضابط مصري سافر إلي السودان لهذا الغرض وأبلغ الضباط والجنود المصريين بهذا الامر[2]، رفض الطوبجية الرحيل وأشيع أنهم سيقاومون واستعدوا لذلك وخرج جماعة منهم على رأس جنودهم للانضمام إلى زملائهم في السلاح بكامل معداتهم وعندما كانوا في شارع الشاطئ بالقرب من المستشفى العسكري تصدت لهم الجنود البريطانية والتي كانت تحتل كلية غوردون باشا ومنعتهم من الوصول إلى الكبرى، ووقعت معركة حامية استمرت بقية اليوم وأنهزم فيها السودانيون بعد أن أبلوا بلاء حسنا وقدموا تضحيات وعلى رأس المضحين البطل عبد الفضيل ألماظ حيث سقط في المعركة وهو ممسك بمدفعه الرشاش وكبدوا البريطانيين خسارة كبيرة[3]، بعد تلقي التهديدات من الحكومة البريطانية اضطرت حكومة سعد زغلول إلي الاستقالة وخلفتها وزارة أخرى دفعت الغرامة وامرت بسحب الجنود والضباط المصريين من كل الأراضي السودانية ولم يصدق السودانيون وخاصة ضباط الجيش منهم أن بريطانيا تستطيع بمثل هذه الانتهازية الانفراد بالسودان والتخلص من مصر وكان الضباط السودانيون على اتصال بالضباط المصريين وقد وعدوا على قتلهم بالوقوف معهم ضد البريطانيين اذا ما

[1]–المرجع السابق: ص531.

[2]– محمد محمود السيروجي : المرجع السابق، ص404.

[3]– مكي شبيكة : السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص531.

أجبر البريطانيون المصريون على الانسحاب وهاج السودانيون السياسيون واستولوا على السجن واستعدادهم للنضال من أجل مصر والسودان[1].

رفضت المدفعية المصرية تلتقي الاوامر من البريطانيين لكي تعود ادراجها إلي مصر ولم تقبل الاستماع إلا لأمر صادر من ملك مصر ولكن ما لبثت أن وصلت الاوامر الصادرة من ملك مصر إلى قواته المصرية بالسودان للانسحاب[2]، وكانت مفاجأة مفجعة للسودانيين من عسكريين ومدنيين وكان العسكريون السودانيون عقدو العزم على الانضمام إلي الفرق المصرية والانسحاب معها وخرج بعض الضباط السودانيين من ثكناتهم منهم عبد الفضيل ، وثابت عبد الرحيم، وعلي البنا وحسن فضل المولى وسليمان محمد وبعض الجند وفي أيديهم مدافعهم الرشاشة وهم متوجهون إلي معسكرات الجيش المصري غير أن الجيش الانجليزي وقف لهم بالمرصاد[3].

بعد مقاومات عنيفة كانت في النهاية لصالح الانجليز الذين أسروا من نجا من القتل وحكم على ثلاثة من الضباط بالإعدام وهم سليمان محمد وحسن فضل المولى وثابت عبد الرحيم وتمكنوا من تأسيس قوة دفاع السودان التي جعل الحاكم العام قائدها الأعلى وبعدما نقل أخر جندي مصري من السودان وألحقت بهم المدنيين وأصبح البريطانيون ينعمون في السودان دون أي تدخل من جانب مصر التي لم يبقى لها من حقوق في السودان غير العلم المصري وتم الانسحاب في 4أيام ديسمبر 1924 وبذلك انفردت انجلترا بحكم السودان وفق مشيئتها[4].

وبذلك أخلى السودان من الضباط والجنود المصريين واتبعتهم حكومة السودان بالمدرسين وبعض الموظفين المصريين واقترح نائب الحاكم العام ونائب السودان متعاونين انزال العلم المصري والقضاء على أية صفة قانونية لمصر لأنها لا يستطيعان انشاء

---

[1]– محزوي : ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسية الانجليزية، بدون تاريخ ؛ص70.

[2]– نفسه : ص72.

[3]– ضرار صلاح ضرار: المرجع السابق، ص261.

[4]– اسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر: تاريخ العالم الاسلامي، المرجع السابق، ص58.

جيش مزدوج الولاء وأن الاسس التي بنيت عليها ادارة السودان صارت مزعزعة ونزعات التمرد بين صفوف الوحدات السودانية لم تنته بعد[1].

المبحث الرابع: أثار الحكم الثنائي على بلاد السودان.

ترتب عن حكم الثنائي المصري البريطاني في السودان مجموعة من الاثار كانت بمثابة احتقار للعنصر البشري وبصمت عار علي السياسة البريطانية المتبعة في الحكم تتجل الاثار فيما يلي:

1. الجانب السياسي:

كانت انجلترا تعتبر مصر والسودان وحدة مالية وادارية واحدة وعندما قامت الثورة المصرية خافت أن تنتقل الثورة إلي السودان بكامله وينتهى وضعها لذلك عملت على تغيير سياستها والعمل على سياسة الفصل بين جنوبي السودان وشماله كانت في سياستها هذه تهدف إلى عزل الجنوب عن المؤثرات الاسلامية إلي أبعد حد ممكن، لذلك عملت على أن يكون الموظفون في الجنوب من أبناء المديريات الجنوبية إذ دعت الضرورة القصوى فمن المصريين الاقباط وجعلت العطلة الاسبوعية يوم الأحد وعملت على فصل الأقاليم الوثنية في الجنوب عن المناطق الاسلامية في الشمال[2] .

إصدار قانون الجوازات 1922 المناطق المقفولة وكان أكثر الوسائل التي اتخذتها الادارة البريطانية فعالية أفضل الشطرين بعضهما عن بعض فقد اعتبرت هذا القانون الذي خول الحاكم العام السلطة إعلان أي جزء من السودان منطقة مقفولة يحرم دخولها وهذا القانون لم يهدف إلي ابعاد الشمال عن الجنوب وحسب بل كان يهدف أيضا إلي إيقاف هجرة الجنوبيين إلي الشمال حيث كان يتجهون للعمل فيه[3] .

---

[1]– مكي شبيكة : السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص531.

[2]– محمود شاكر: المرجع السابق، ص82.

[3]– عطا شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، المرجع السابق، ص83.

قامت الثورة المهدية في السودان على أساس فكرة المهدي المنتظر الذي جاء ليخلص البلاد من جور الحكام الاجانب ولإعادة الدين إلي ما كان عليه أيام الرسول "ص" وأيام الخلفاء الراشدين وقد كانت فترة المهدية كما رأينا قصيرة، لكنها بلا شك وضحت الجذور الأولى للقومية السياسية[1] ،من إجراء انفراد انجلترا بحكم السودان العمل على فصل السودان عن شمال بحيث كان لا يستطيع فرد سوداني من الشمال السودان أن يسافر إلى جنوبية إلا بتصريح خاص من حكومة الخرطوم لا تسمح بإعطائه إلا بعد أن تعرف الهدف الذي من أجله يطلب السفر وما هي المدة التي سيمضيها في جنوب السودان وفي أي بلد سينزل فيه وأسم الشخص الذي سيقيم عنده[2] .

كانت انجلترا تهدف من وراء ذلك أنها كانت تتوقع على المدى القريب أو البعيد أنها سيجلونا السودان وكان هدفها الحفاظ على جنوب السودان حيث الثروة النباتية والحيوانية لذلك أرغمت انجلترا مصر على الانسحاب من السودان بعد قيام الثورة المصرية[3] امتدت جهود الادارة البريطانية الرامية لتأمين كيانها والحفاظ على مصالحها بإبطال فعالية الاسلام السياسية وأنشأت ما يسمى بمجلس العلماء من سبعة أعضاء من الأمة المساجد وقضاة المحاكم المعينين من قبل الحكومة[4].

2. الجانب الاقتصادي:

تركز النشاط الاقتصادي للاستعمار البريطاني في السودان جديرا بالثناء إلى حد ما إذا ما قورن بنشاط الفرنسيين في المغرب العربي والايطاليين في طرابلس فلم يتم الاستلاء على الاراضي لصالح الاجانب في السودان كما انها لم تتركز في أيدي قلة من الناس كما كان الحال في المستعمرات الاخرى[5] ،حيث وجه الحاكم العام الاهتمام بالزراعة

1–المرجع السابق: ص79.

2– محمد محمود السيروجي: المرجع السابق، ص400.

3– نفسه: ص404.

4– رأفت غنيمي الشيخ: المرجع السابق، ص 388.

5– أدو بواهن: تاريخ إفريقيا العام الجزء7، المرجع السابق، ص465.

والمواصلات وغيرها لصالح انجلترا فبعد أن تبين امكانية زراعة القطن الطويل الذي كانت تنفرد به مصر في اقليم الجزيرة بادرت السلطات البريطانية بعمل المشروعات اللازمة لإنتاج هذا النوع من القطن الذي تعتمد عليه مصانع للغزل والنسيج بإنجلترا ببناء ميناء بور سودان في 1907 لتصدير القطن منه ؛وبناء شبكة حديدية ربطت بين الجزيرة وكردفان فأصبح القطن والصمغ ينتقل من مكان الانتاج إلى ميناء التصدير ببناء سد عند سنار لري أرض الجزيرة واستغلت ما عرف بمشروع الجزيرة بالقطن[1] .

وهذا المشروع فقد عاد بالنفع على البريطانيين وعلى السودانيين العاملين فيه بشكل مباشر وساعد تطوير نظام حديث للنقل وبناء الموانئ كما ساعد تطوير الري على إقامة نظام زراعي حديث في السودان وكانت المشروعات تكلف أموالا كثيرة في الوقت الذي كانت فيه الضرائب المفروضة على السودانيين لا تفي باحتياجات الادارة وكانت سياسة الحاكم العام الاقتصادية قد حققت بعض الرخاء لبريطانيا فإنه يؤخذ البريطانيين أنهم جعلوا الثروة المالية في أيدي البنوك والشركات الأجنبية والأفراد ولم يستطيعوا تنمية رأس المال الوطني إلى قليلا[2].

وعملت بريطانيا على إجاد أسواق لتصريف منتجاتها وكانت سياسة بريطانيا المالية والاقتصادية في السودان قائمة على عدم الانفاق على السودان من أموال الخزانة البريطانية كما عملت على وضع القوانين الصارمة الخاصة بملكية الأراضي واقتطاعها من أصحابها وتسخير الأهالي لخدمتها لصالح إنجلترا ووضعت نظام ملكية الأراضي من الخاص ومنها ملكية جماعية وكذلك العمل على انشاء الشركات الاستثمارية للعمل على تصدير منتوجات إنجلترا التي تعود بالفائدة عليها.

ساعد تطوير نظام الحديث للنقل وبناء الموانئ كما ساعد على تطوير الري على إقامة نظام زراعي حديث في السودان ومع ذلك فهناك جوانب سلبية أو لما أنه البني

[1]– رأفت غنيمي الشيخ: المرجع السابق، ص352.

[2]– ضرار صلاح ضرار :المرجع السابق، ص243.

الاساسية التي أنشئت لم تكن كافية على الإطلاق وكانت تستهدف بوضوح تعزيز المصالح البريطانية أكثر ما كانت تستهدف خدمة مصالح السودانيين مدت الخطوط الحديدية أساسا لتسهيل الحملات العسكرية البريطانية ثم لتعزيز وخدمة مشروعات استغلال القطن والصمغ التي انشأها البريطانيون في منطقة الجزيرة في المناطق الغربية على التوالي[1] بقاء القطاع الصناعي ضعيفا إلى حد كبير جدا خلال هذه الفترة وظل يساهم هذا القطاع بـ1% من إجمال الناتج المحلي ولذلك الحرمان البلاد من الثروات الهائلة الموجودة في باطن أرضه يعد خسارة كبيرة للدخل الوطني لعدم جدية الإدارة البريطانية في كشف هذه الثروات في السودان ولم يعرف سوي الصناعات الخفيفة والحرفية وبعض الصناعات التحويلية للموارد الخام المنتجة محليا والسياسة الاقتصادية للحكم الثنائي البريطاني المصري لم تركز على تنمية والاهتمام بالثروة الحيوانية الموجودة في السودان بل اكتفيت بما تأخذه من ضرائب على هذه الثروة[2].

وكل هذه السياسة كانت لها انعكاسات ايجابية على خزينة الحكومة البريطانية والمصرية ؛وبالمقابل تم تهميش السكان المحليين حيث اغتصبت أراضيهم وانتزعت ممتلكاتهم ودمرت قرى ومدا شير بأكملها وتحكمت بريطانيا لأزيد من60 سنة في خيرات البلاد حتى أنها حولت الكثير من الأنشطة الزراعية المعاشية إلى زراعات نقدية تجارية لا تلبي حاجيات السكان اليومية وهو ما أثر أثرا سلبا على نظام الغذاء وصل الى حد المجاعة.

3. الجانب الثقافي :

شهد عهد الحكم الثنائي ازدياد عدد مدارس التعليم الأول وأنشئت مدارس صناعية فنية لتدريب طبقة من الصناع وأنشئت مدارس الوسطى لتدريب مدرسي المدارس الأولية ولتخريج طبقة من الموظفين لسد احتياجات الادارة الحكومية البريطانية كما استأنفت

[1]– أدو بواهن: المرجع السابق، ص465.

[2]– عبد الحميد جنيدي: المرجع السابق، ص328.

الارساليات التبشيرية نشاطها في مجال التعليم ومن المدارس التي أنشأت مدارس وادي حلفا وسواكن وواد مدنى وفي عام 1902 أنشئت مدرسة ابتدائية بأم درمان التحق بها مائة وعشرون طالبا من السودانيين كما افتتحت خمس مدارس ابتدائية أخرى من جهات مختلفة من السودان[1].

اتخذت بريطانيا في السودان سياسة رجعية تهدف إلي تجميد المدارس والتعليم وإثارة الثغرات القبلية بإنشاء الإدارة الأهلية والعمل بالعرف الأهلي كما أغلقوا مدرسة وكلاء المآمير التي كان يتخرج منها سودانيون للعمل في الإدارة وأغلقت أيضا المدارس الحربية التي كان طلبتها يتلقون التدريب اللازم قبل تخرجهم كضابط الجيش وبهذا أصبح التعليم يحرم الشباب السوداني من وظائف الإدارة والجيش وضيق الخناق على المتعلمين[2] ،وهكذا تعارضت مع سياسة المهديين من جهة أخرى وأن هذه القوى الثلاث السلطة الشرعية في مصر (الخديوي و حكومة) والسلطة البريطانية المختلفة والمهدي كان لكل من هذه القوى[3]، الثلاثة سياسة خاصة بشأن مصر والسودان وستصطدم هذه السياسات المختلفة بعضها مع بعض[4].

عملت الإدارة البريطانية على محاربة ضنع الألبسة العربية كما اهتمت الحكومة بتعليم الجنوب على يد الارساليات التبشيرية لتربية الاجيال على كره الاسلام وتثقيفهم الثقافة الغربية وكان التعليم في المدارس الابتدائية باللهجات المحلية التي جعلت تكتب بالحرف اللاتيني وفي المدارس المتوسطة كانت اللغة الانجليزية هي سائدة ونشر اللغة الانجليزية وجعلها لغة رسمية ومحاربة العربية والاسماء العربية وكذا محاربة كل العادات والتقاليد السودانية[5] كما عملت الادارة البريطانية بكل الاساليب على محو اللغة العربية

---

[1]– عطا شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، المرجع السابق، ص82.

[2]– مكي شبيكة : السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص537.

[3]– جلال يحي : مصر الإفريقية والاطماع الاستعمارية، المرجع السابق، ص336.

[4]– نفسه : ص336.

[5]– محمود شاكر: المرجع السابق، ص ص88، 89.

وتشجيع اللهجات المحلية والوعي القبلي واللغة الانجليزية بدلا عنها فأوقفت استعمال الكلمات العربية مثل الشيخ وسلطان واتخذت العبارات المقابلة أما في اللهجات المحلية وحثت زعماء العشائر وعامة الناس على الحفاظ على اسمائهم القبلية وكانت ترفض تسجيل المواطن باسم عربي[1].

[1]– المرجع السابق: ص87

الخاتمة

الخاتمـــة :

في نهاية هذه الدراسة التي تطرقنا فيها إلي موضوع الحكم الثنائي المصري البريطاني علي السودان من (1924.1885) انتهينا إلي أن الادارة الثنائية كانت حبر علي ورق لم تراعي السودانيين في سياستها، وانما جاءت لخدمة مصالحها الاقتصادية واتخذت مصر كوسيلة للوصول إلي مطامعها وتحقيق غايتها، و توصلنا إلي مجموع من النتائج من أهمها:

شهد السودان العديد من التغيرات صاحبها التوسع المصري من طرف محمد علي باشا في السودان وإحداث تغيرات في مجال الادارة و تنظيمها من خلال خلق مؤسسات واجهزة الدولة لتسيرها .

ظهور الحركة المهدية في السودان وتوسعاتها والتي جاءت كرد فعل علي الأوضاع التي كانت قائمة في السودان وعلي الحالة التي وصل إليها المسلمون من ضعف وتأخر و جهل وسمية بالثورة الدراويش وهم أتباع المهدي ،وترجع أسباب ظهور هذه الحركة إلي مجموعة من العوامل من أهمها العنف الذي كان يطبق علي الاهالي بإضافة إلي منع الرقيق ويعتبر الدين الاسلامي هو أهم عامل من عوامل ظهورها حيث شاهدت هذه الثورة مجموعة من المعارك أهمها العرابي و واقعة الشلالي وتحقيق العديد من الانتصارات ،ولكن في النهاية تم القضاء علي هذه الدولة وظهور شخصية غوردون باشا من أجل إخلاء السودان و لكن لم يتمكن من تحقيق الامر الذى جاء من اجله وتوفي في حصار الخرطوم .

- الاحتلال البريطاني لمصر كان بمثابة نقطة للانطلاق الدول الاوربية في نهب القارة الافريقية وبدأت بتحقيق اطماعها من خلال اقتسام أملاك مصر في السودان وكونت ما يعرف بالصومال البريطاني ، والصومال الإيطالي وازداد التنافس بينهما

خاصة بعد ظهور فرنسا علي مسرح الاحداث التي بدأت تنافس إنجلترا في كل ركن من القارة ووصول فرنسا إلي فاشودة وإجبارها علي الانسحاب من طرف الإنجليز وبذلك سمح لكل من بريطانيا و مصر علي احتلال فاشودة ورفع العلمان للحكومتين علي سارية الحكم .

- بعد القضاء علي دولة الدراويش وانتهاء من قضية فاشودة تم توقيع اتفاقية الثنائية في 1899 بين بريطانيا و مصر ووضعت هذه الاتفاقية مجموعة من البنود تلزم الحكومتين باحترام هذه الاتفاقية ومن أهم بنودها استعمال العلم البريطاني و المصري معا في البر و البحر.
- جراء اتفاقية 1899 أوكل الحكم المصري البريطاني في السودان إلي الحاكم العام اللورد كرومر الذي يعتبر واضع أسس الادارة في السودان بحيث كان يستند حكمه إلي حاكم بريطاني الذي له الحق بأن يفعل ما يشاء ، أما دور مصر تولية بعض الوظائف والحفاظ على الأمن، وتم تقسيم السودان إلي مديريات وتعين حكام بريطانيين يشغلون وظائف مثل القضاء ،التعليم ،الخدمات الصحية .
- عملت السياسة البريطانية الاستعمارية علي الاستغلال الاقتصادي بالاهتمام بالزراعة واقامة مشاريع لري وتطوير المواصلات لتسهيل عملية نقل محصولات البلاد واستغلال مياه النيل بطرق حديثة لخدمة مصالحها، وعملت علي تشجيع استثمار الشركات الاجنبية في شتي المشاريع السودانية وتسعي بهذه السياسة للإخضاع لطلب الصناعة البريطانية ، متخصصة في نفس الوقت السودان مركز لتصريف بضائع الانجليز ، وركزت علي زراعة القطن بعد القيام بمشروع الجزيرة الزراعي و استغلال الاراضي جعلها تفرض قوانين خاصة بملكية كما فرضة الضرائب .
- الادارة الثنائية بين الحكومتين لم تدم طويل نتيجة ظهور عدة اختلافات حول ادارة السودان وأدت هذه الخلافات إلي زيادة تصاعد الصراع وكانت من نتائجها أنه وقع

مالم يكن في الحسبان اغتيال الحاكم البريطاني بمصر 1924،هذه الحادثة اتخذتها بريطانيا كذريعة للضغط علي مصر وارغامها علي توقيع بعض الاتفاقيات تخدم مصالح بريطانيا.

- إن من أهم التغيرات التي شهدها السودان بعد ثورة 1919 نشوب ثورة 1924 من طرف السودانيين التي كانت بمثابة حد فاصل للحكومة الثنائية وانسحاب مصر من السودان وانفراد بريطانيا بالحكم .
- الحكم الثنائي في السودان كان سيف ذو حدين من خلال امتيازات التي انتهجتها سياسة بريطانيا في السودان الا انها لم تخدم السودانيين بل كانت بمثابة سياسة قمعية غير مباشرة في الجانب المادي وحتي البشري .

الملاحق

الملحق رقم 01 يمثل خريطة السودان

شوقي خليل: أطلس دول العالم الإسلامي (جغرافي – تاريخي – الاقتصادي)، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 62.

الملحق رقم 02 : خريطة للدولة المهدية

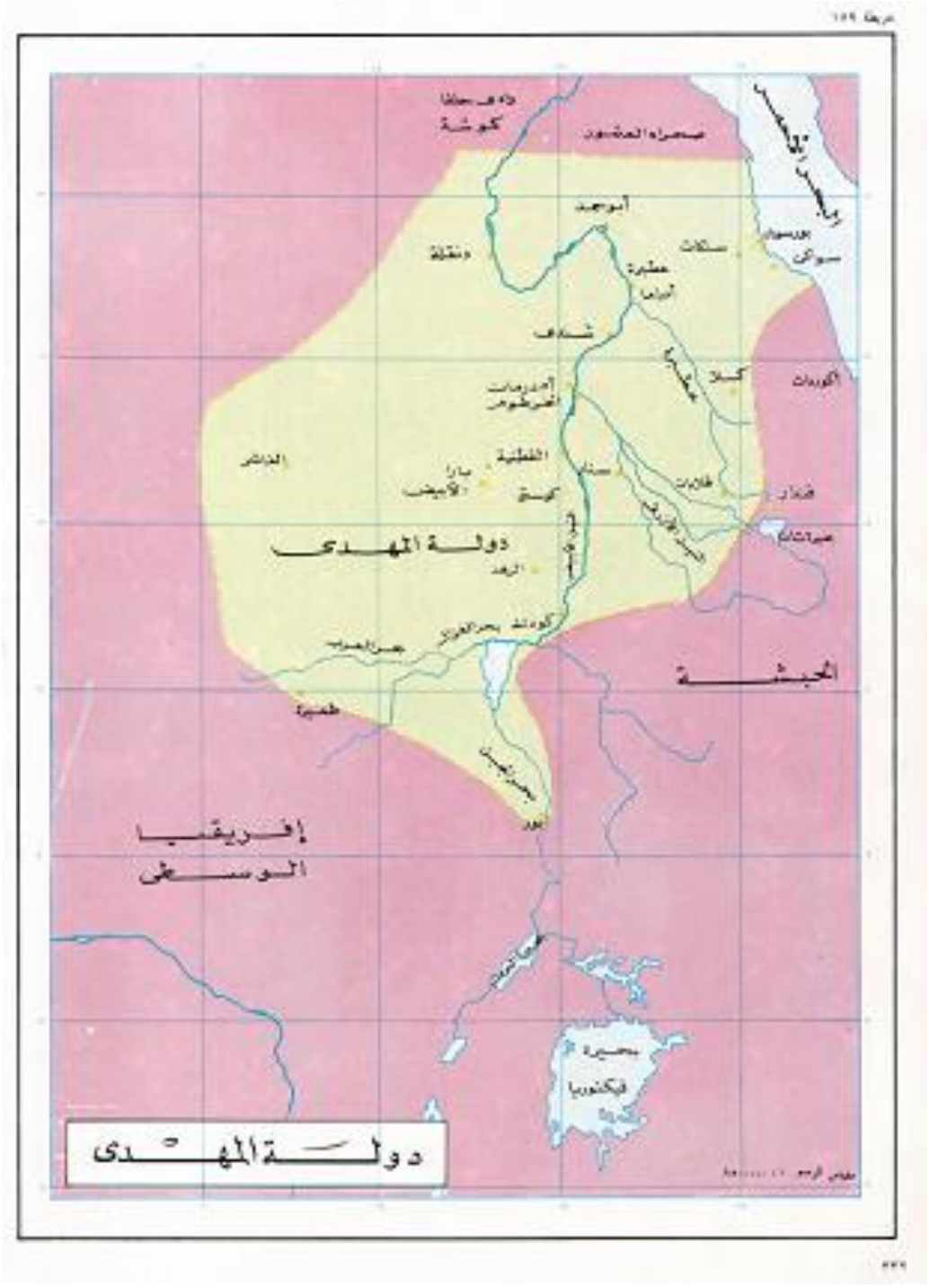

حسين مؤنس ، المرجع السابق ، ص 332.

الملحق رقم 03 : صورة الإمام المهـدي

ضرار صالح ، المرجع السابق ، ص 90.

الملحق رقم 04 : صورة لغوردون باشا

نعوم شقير ، المرجع السابق ، ص 988.

الملحق رقم 05 : خريطة لحادثة فاشودة

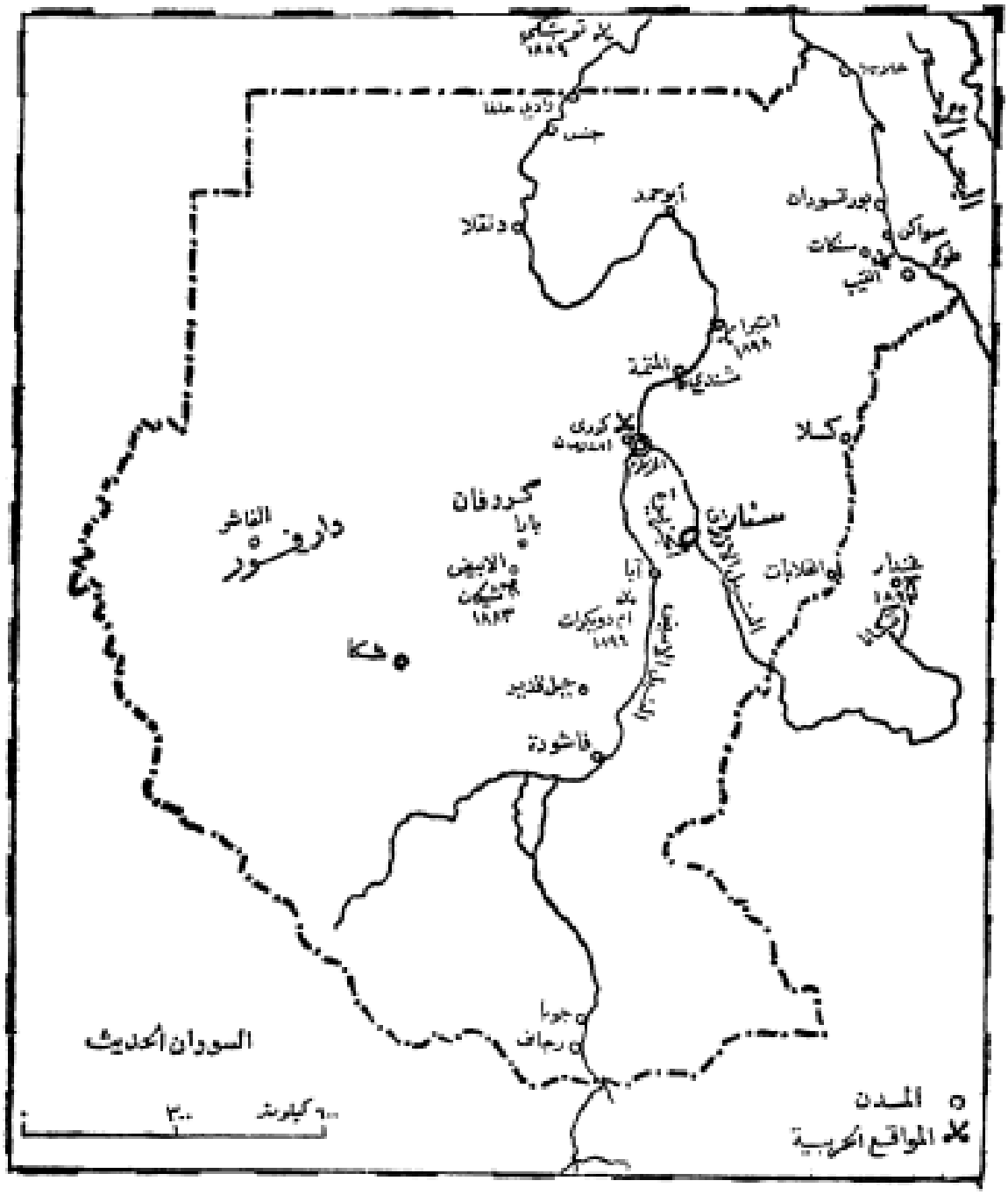

. ضرار صالح ، المرجع السابق ، ص 05.

القائمة

الببليوغرافية

القائمة الببليوغرافية.

1.المصادر.

أ : العربية.

1. الإدريسي عبد الله محمد بن محمد : نزهة المشتاق في اختراق الافاق ، بدون تاريخ.

2. بركات داوود : السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية ، المطبعة السلفية مصر ،1924

3. التونسي محمد بن عمر : تشحيذ الاذهان بسيرة بلاد العرب والسودان حققه وكتب حواشيه خليل عساكر و مصطفي محمد مسعد ، راجعه محمد مصطفي زيارة ،دار المصرية لتأليف وترجمة ،1995.

4. الرافعي عبد الرحمان : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال تاريخ مصر القومي من سنة 1882 . 1892الطبعة الرابعة ،دار المعارف 1983

5. طوسون عمر :تاريخ مدرية خط الاستواء المصرية 1889. 1869 ، الجزء الاول ،مطبعة العدل ،الاسكندرية، 1937.

6. مهري كركوكي محمد :رحلة مصر والسودان ،مطبعة الهلال ،القاهرة 1914

ب . بالأجنبية.

7.James dames : téter de mahdi depuis les Dr l'islâm juspu a nos jours Ernest Leroux، paris1885 .

2 . المراجع:

أ: بالعربية.

1. الأفغاني حداد محمد : صفحات مجهولة في حياته ، دراسات و وثائق ، الطبعة الاول دار النبوغ للنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان ،1997
2. أدى أجاي .ج.ب :تاريخ إفريقيا العام ،الجزء السادس ،اليونسكو ،1996
3. بناقا السني : أضواء على النظام القبلي والادارة في السودان ،مطبعة الحكومة الخرطوم، 1960.
4. بشير عمر محمد : تطوير التعليم في السودان ، 1998. 1956 ترجمة هنري رياض واخرون ،دار الثقافة بيروت ،1970.
5. بواهين أدو: تاريخ إفريقيا العام ، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880،1935) الجزء السابع ، اليونسكو ،1992.
6. الحملاوي حسام: الشمال الجنوب و الثورة ، بدون تاريخ.
7. حسين عبد الله :السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية، الجزء الأول ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،القاهرة ،2012.
8. ــــــــــــــــــــــــــــــــ:الجزء الثاني.

9. زاهر رياض : السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى استقلال 1821.1953 ،مكتبة الانجلو المصرية ،1966.

10. الزبير زينب الطيب : الدراسات السودانية ،جامعة خرطوم ،2010.

11. السير وجي محمود محمد :دراسات في تاريخ مصر و السودان الحديث والمعاصر ،1998.

12. سيرجي سيمرنون :دولة المهدية من وجهة نظر مؤرخ سوفياتي ، ترجمة هنري رياض ،دار الجبل بيروت ،1994.

13. أبو ساليم محمد إبراهيم : بحوث في تاريخ السودان (الارض .العلماء .علي المرغني) ، دار الجبل ،طبعة الاول ،1992.

14. شبيكة مكي : السودان عبر القرون ،دار الجبل ،بيروت ، 1991.

15. 22. ـــــــــــــ : السودان في القرن 1819.1919،لجنة التأليف والترجمة ،القاهرة 1945.

16. شقير نعوم :تاريخ السودان ،ترجمة محمد إبراهيم ابو ساليم ، بيروت ،1991.

17. شكري محمد فؤاد :الحكم المصري في السودان ،1820.1885 ،دار الفكر العربي ،1947.

18. ـــــــــــــــــ :مصر و السيادة علي السودان ، الفكر العربي بدون تاريخ.

19. شوقي عطا الله الجمل ،عبد الرزاق إبراهيم عبد الله : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ،دار الزهراء ،الرياض ،2002.

20. ـــــــــــــــــــــــــ : تاريخ مصر و السودان الحاديث و المعاصر ،دار الثقافة ، القاهرة ، 1997.

21. ـــــــــــــــــــــــــ :تاريخ المسلمين في إفريقيا و مشكلاتهم ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة ،1996.

22. الشيخ الغنيمي رأفت : مصر والسودان في العلاقات الدولية ،القاهرة ،بدون تاريخ.

23. الشامي علي صلاح الدين : السودان دارسة جغرافية ،دار المعارف ، الاسكندرية ،1972.

24. ضرار صلاح ضرار : تاريخ السودان الحديث والمعاصر ،مكتبة الحياة ، بيروت ،الطبعة الرابعة ، 1968.

25. طوسون عمر : مصر و السودان ،مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة 2012.

26. صلاح محي الدين : وقفات في تاريخ السودان ، الطبعة الثانية ،دار و مكتبة الهلال ، بيروت ،1995.

27. عبد الصمد منصور عبد الفتاح : العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاقي الثنائي ،1924.1899، هيئة المصرية العامة للكتاب مصر ،1993.

28. عوض محمد محمد : الشعوب و السلالات الافريقية ، دار المصرية للتأليف وترجمة ، بدون تاريخ.

29. عايدة موسي الغرب : قرن الرعب الافريقي الغزو و المقاومة ، دار البشير للثقافة و العلوم ،طبعة الاول ،2014.

30. القدال سعيد محمد :الامام المهدي محمد أحمد بن عبد الله 1844.1885، دار الجبل ، بيروت ،1992.

31. ـــــــــــــــ : تاريخ السودان الحديث ،1820. 1955، الطبعة الثانية ، مركز عبد الكريم المرغني ،دار الثقافة أم درمان ،2002.

32. فيصل موسي محمد : موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، جامعة بنغازي ،1997.

33. قاسم زكريا جمال : الاصول التاريخية للعلاقات العربية و الافريقية ، دار الفكر ،1996.

34. كي زير بو جوزيف :تاريخ إفريقيا السوداء ،ترجمة يوسف شلبي الشامي ،قسم الثاني دمشق ،1994.

35. هولت .ب.م : المهدية في السودان ،ترجمة ،جميل عبيد ، مراجعه أحمد عبد الرحيم مصطفي ،دار الفكر العربي ، بيروت 1978.

36. محمود شاكر : السودان ، المكتب الاسلامي ، الطبعة الثانية ، بيروت 1981.

37. محزوي : ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، بدون تاريخ.

38. المدني توفيق : تاريخ الصراعات السياسية في السودان و الصومال دمشق القاهرة ،2012.

39. مخزوم الفيتوري عطي :دراسات في شرق إفريقيا وجنوب الصحراء ، الطبعة الاول ،جامعة قازي يونس بنغازي، 1998.

40. ياغي إسماعيل علي أحمد: تاريخ العالم الاسلامي الحديث و المعاصر ، الجزء الثاني ،دار المريخ للنشر ،1993.

41. يحي جلال : تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر ، الاسكندرية ،1999.

42. ـــــــــــــ : مصر الافريقية و الاطماع الاستعمارية في قرن 19، دار المعارف ، النيل القاهرة ،1984.

ب . بالأجنبية :

43. Holt pm. Hé .maha di st state in lhe .sudou1881 - 1889.

3. الموسوعات :

44. الكيالي عبد الوهاب : موسوعة السياسية ، الجزء الاول ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر لبنان ،1983.

45. عجيل أمل : قصة وتاريخ الحضارات العربية ،موسوعة تاريخية ،جغرافية حضارية أدبية ،الجزء 20.19،دار بيروت ،1999.

4. المجالات :

46. مؤنس حسين :فزان و دورها في نشر الاسلام في إفريقيا، مجلة كلية الادب بنغازي ،1969.

5. الرسائل الجامعية و الاطروحات :

47. جنيدي عبد الحميد :السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان 1821.1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ،قسم تاريخ لجامعة ابو القاسم سعد الله ،2015.2016.

48. عبده علي إبراهيم : المنافسة الدولية في أعالي النيل ، كلية الادب ، من 1880.1906، رسالة الدكتوراه جامعة الاسكندرية القاهرة ،1958.

49. طالب توفيق ،عالم سيد علي : غوردون باشا و دوره في السودان المصري 1857.1885،رسالة ماستر في تاريخ دراسات الافريقية جامعة خميس مليانة 2015.2016 .

6. الاطالس :

50. مؤنس حسين :أطلس تاريخ الاسلامي ،الطبعة الرابعة ،القاهرة ، 1987.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات :

شكر وعرفان.	
الاهـــــداء .	
قائمة المختصرات	
المقدمـــــة....	01
الفصل الأول: المنطلقات التاريخية .	
المبحث الأول :السودان طبيعيا و بشريا.	07
1 طبيعيا .	07
. الموقع الجغرافي...	07
. المناخ و النبات ..	08
2 بشريا.	09
. التركيبة السكانية	10
. النشاط البشري لسكان	11
المبحث الثاني : الواقع السياسي لسودان قبل 1850.....	13
1. الوجود المصري في السودان و نظم أجهزته	13
2. الممالك الاسلامية	16
. مملكة الدار فور.....	16
. مملكة الكردفان	16
. مملكة الوادي	17
المبحث الثالث: الحركة المهدية في السودان و توسعاتها.....	17
1. أصل المهدية وظهورها.....	18
2. أسباب الثورة المهدية و توسعاتها.....	19

3. غوردون باشا في السودان و حروبه ضد المهديين	24
4. السودان في عهد الخليفة عبد الله التعايشي.....	29
المبحث الرابع : التنافس الاوربي المصري علي السودان	30
1. التنافس الاوربي علي بلاد السودان	30
2. حادثة فاشودة و نتائجها.....	**32**
الفصل الثاني : السودان تحت الادارة البريطانية المصرية.	
المبحث الأول :توقيع اتفاقية الحكم الثنائي	40
1. بنود إتفاقية الحكم الثنائي	40
2. نقد الأتفاقية الثنائية.....	43
المبحث الثاني: نظام الحكم المصري البريطاني علي السودان	44
1. الادارة البريطانية في السودان وهياكلها.....	45
. تقسيم السودان إلي مديريات.....	46
. تعين حكام بريطانيين علي السودان	47
. القضاء	48
. التعليم.....	49
. الخدمات الصحية.....	50
. تكوين مجلس العلماء.....	50
المبحث الثالث: سياسة الاستغلال الاقتصادي المصري البريطاني علي السودان...	50
أ. حالة الاقتصاد السودان خلال فترة الكومة الثنائية	51
1. الثورة الزراعية.....	51
. نظام ملكية الاراضي في عهد الحكم الثنائي	52

. قوانيين ملكية الاراضي في عهد الحكم الثنائي المصري الانجليزي	54
. مشروع الجزيرة الزراعي	56
2. الضرائب ...	57
3. الشركات الاستثمارية الانجليزية و الاجنبية في السودان	59
4. خطوط السكك الحديدية	62
5. الثروة الحيوانية	63
6. الثروة المعدنية	64
الفصل الثالث : الطريق الي الانفراد بالحكم البريطاني علي السودان.	
المبحث الأول: الاختلاف المصري البريطاني علي السودان.....	68
1. ثورة 1919 المصرية	68
أ/ العوامل التي كانت وراء قيام ثورة 1919.	68
1. معانات الفلاحون .	68
2 . تبعية العمال	68
3. تأثر المثقفون ..	68
ب/ الثورة و تطوراتها	69
ج/ نتائج الثورة علي الجانب المصري في السودان	71
. ظهور الجمعيات	71
.جمعية الاتحاد السوداني	71
. جمعية اللواء الابيض ...	71
.إرسال البرقيات	72
2. الوضع في السودان في ظل تصريح 1922.	72

أ/ اللقاءات الأول حول إدارة السودان قبل تصريح 1922...	72
ب/ تصريح 28 فيفري1922.....	73
المبحث الثاني: اغتيال الحاكم البريطاني بمصر وتصاعد الخلاف....	74
1. مقتل الحاكم العام السودان السير لي ستيك.....	74
2انعكاسات حادثة مقتل السير لي ستيك..	75
المبحث الثالث: انسحاب مصر من السودان و انفراد بريطانيا بالحكم...	77
1. ثورة 1924 السودانية	77
2. الانسحاب المصري من السودان.....	78
المبحث الرابع : اثار الحكم الثنائي علي بلاد السودان.....	80
أ/ الجانب السياسي	80
ب/الجانب الاقتصادي	81
ج/ الجانب الثقافي.....	83
الخاتمة.....	87
الملاحق	94
قائمة البيبلوغرافي..	100
فهرس الموضوعات	/